سوريتنا

تتأصل المدنية بالوعي

صناعة «الكيف» في سوريا وتغيراتها الاجتماعية

القانون ١٠ نار جهنم بمفردات عقارية

عودة أوروبية إلى الملف السوري

السنة الخامسة/ العدد ٤٢/ آذار ونيسان/ ٢٠١٨

عدسة: حبيب زافي

الفهرس

ملف ..... ص ٤

صناعة «الكيف» في سوريا وتغيراتها الاجتماعية»

- الكحول بأعين شاربيه..
- التبغ في سوريا.. الحكاية الكاملة
- الحشيش في متناول الشباب السوريّ والقصير تتحوّل نقطةَ توزيع إقليميّة
- حملة لمكافحة الإدمان في ريف حِمْص الشمالي

حوار ..... ص ١٤

مجلة صُوَر تحاور الباحث السوري سلام الكواكبي

رأي ..... ص ١٨

- صورة الآخر، بين الواقعي والمتخيل
- عودة أوروبية إلى الملفّ السوري
- عن الشَّطَحات والفراغ

إيقاع العدسة ..... ص ٢٤

تحقيق ..... ص ٢٦

- القانون ١٠ نار جهنّم بمفردات عقاريّة
- انتشار حراقات النفط في إدلب يخلف كوارثاً للإنسان والبيئة

تقرير ..... ص ٣٤

ما مصير نازحي ٢٢ قرية إيزيدية تابعة لعفرين؟

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٦

فشل المجتمع الدوليّ في منع استخدام الكيماوي في سوريا

ثقافة ..... ص ٣٨

بيان الرعاع (بيان أدبي وهمي)

سينما ..... ص ٤٠

فيلم (الرجل الذي سيأتي)

الديك ..... ص ٤٢

اللجوء إلى عمر الخيّام

صور

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org

Facebook: suwar-magazine

website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

سوريا.. التغيير الديمغرافي وحروب المستقبل

الصراعات الدولية والإقليمية تتصاعد يوماً بعد الآخر على الساحة السورية، وتزداد ملامحها وتموضع كل طرف من الأطراف فيها وضوحاً، ينعكس ذلك على مجريات الصراع الداخلي التي كان أحد أبرز وجوهها عمليات التغيير الديمغرافي التي شهدتها سنوات الحرب السورية بوتائر مختلفة، نتيجة للممارسات الممنهجة للنظام السوري في بعض الأحيان وبعض المناطق. اليوم يجري هذا التغيير والتهجير القسري بشكل سافر وبتفاهمات دولية وإقليمية.

بالعودة قليلاً إلى الوراء سنجد أن ما حدث من اتفاق في مؤتمر أستانة بين روسيا وتركيا وإيران، وهي الدول التي يفترض انها ضامنة لـ«خفض التصعيد»، كان الهدف منه منذ البداية الالتفاف على مسار جنيف، وإعاقة أي تقدم في المفاوضات، وبالتالي بناء تفاهمات جديدة، ووضع خطط لا تأخذ في اعتبارها احتياجات السوريين، والعمل على تنفيذها بدقة من خلال قوى الأمر الواقع. الأمر الذي أدى لكثير من المآسي والويلات لآلاف العائلات، خاصة في المناطق التي كانت تعتبر آمنة نسبياً، والتي تم تهجير سكانها قسراً.

خلال الشهور المنصرمة، حصلت أكبر عمليات تهجير قسري نتيجة تلك التفاهمات، بعد معارك دامية، طالت الأحياء التي يقطنها المدنيون، باستخدام مختلف انواع الأسلحة، بما فيها الأسلحة الكيماوية، في مناطق مثل ريف دمشق والغوطة ودوما، من أجل فرض هدن تنص على التهجير القسري ونقل المدنيين إلى الشمال السوري.

في المقابل شهدت منطقة عفرين هجوماً من قبل الدولة التركية، وبعض الفصائل التابعة لها، والتي تمكنت من السيطرة على المدينة وأريافها، بعد أن تم تفريغها بالكامل من السكان ونهب ممتلكاتهم، واليوم يتم منعهم من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم.

ماحصل في كل من ريف دمشق وعفرين جريمة حرب ضد المدنيين بكل المقاييس، شاركت بها دول بأكملها دون أدنى احترام للقانون الدولي والمعاهدات الإنسانية الدولية. بل ويحدث الآن ما هو أخطر، وهو محاولات توطين مهجري الغوطة ودوما في عفرين التي يُمنع سكانها من العودة إلى بيوتهم.

هذه المخطط الذي يتم تنفيذه باشراف الفصائل الموالية لتركيا سوف يؤدي لنتائج كارثية، ربما كان أسوأها خلق حالة عداء بين فئتين من الضحايا لا تتحمل أيٌّ منهما مسؤولية ما حصل للأخرى، ولم يسبق لهما أن تبادلا العداء. ما يبين أن كثيراً من الخصومات الأهلية سببها تدخل مخطط له من قبل سلطات وقوى ذات مصلحة في إنتاج هذا النوع من التوتر الأهلي. فعلها النظام السوري في عصر الأسد الأب بمنطقة الجزيرة، واليوم يعاد إنتاجها في عفرين، ما يؤدي لتهيئة بيئات ملتهبة قابلة للانفجار في أي وقت، والتأسيس لحروب المستقبل العرقية.

الكحول بأعين شاربيه..
ما بين دعاية النظام وتحريم مناطق المعارضة

محمد همام زيادة

رغم امتناع نسبة كبيرة من السوريين عن استهلاك الكحول لأسباب دينية وصحّية واجتماعية، إلا أن لهذه المادّة جمهوراً عريضاً من المستهلكين من كل الطوائف والإثنيات السورية. ولشرب الكحول وتصنيعه في البلاد تقاليد عريقة ومتأصّلة في تاريخ البلاد، الأمر الذي لم تستطع الحرب إلغاءه، وإن كانت قد أدّت إلى تغيير الكثير من أشكاله وأساليبه.

الخمر الموحِّد للسوريّين

تملك صفحة «**اتحاد شريبة العرق الدولي**» ما يزيد عن واحد وأربعين ألف متابع من السوريين، يرسلون يومياً عشرات الصور لسهراتهم برفقة كؤوس الكحول، من السويداء ودمشق والساحل وجميع مناطق سوريا. وحديثاً بعد تشتّت السوريّون حول العالم، تُنشر على الصفحة صور قادمة من أوروبا وأمريكا وآسيا.

لا تُفرّق بين جمهور المتابعين للصفحة انتماءاتهم السياسية، فقد يرسل أحد عناصر قوات النظام صوراً لسهرته، فتجد الجمهور المتابع يبدأ بالتعليق. عند التمحيص أكثر سيكتشف المرء أن بعض المعجبين بالصورة قد يكونون من المعارضين للنظام، وكأن هذه الصفحة توحّد السوريين بعيداً عن أي خلاف سياسي أو أيديولوجي، على خلاف الصفحات الإخبارية السوريّة، التي انقسم السوريون حولها انقساماً حادّاً، كلٌّ يتابع ويتفاعل وفقاً لتوجّهه السياسي، سواء كان موالياً أم معارضاً للنظام.

لا يشكّل الصراع الدائر في سوريا بالنسبة لكثيرين حاجزاً يمنعهم من شرب أي شراب كحولي، سواء كان منتَجاً في المعامل التابعة للنظام السوري، أو في تركيا، «الدولة المعادية للشعب السوري» على حدّ وصف الموالين للنظام، الذين يحاولون مقاطعة أي منتج يأتي منها، باستثناء الكحول.

يقول أحد أصحاب المطاعم في مدينة بانياس لـ«صُوَر»: «**ما زلت أقدّم في مطعمي بيرة «ألمازا» التركية ذائعة الصيت، رغم ارتفاع سعرها بسبب التكلفة العالية التي ندفعها لجلبها من تركيا، فهي مفضّلة للكثيرين، ومن ضمنهم عناصر من الجيش أو الشبيحة أو ضباط الأجهزة الأمنية، يشربونها أثناء سهراتهم ويصفون التجّار الذين يستوردونها من تركيا بأنهم أعداؤهم وعملاء لتركيا، وأنهم تعاونوا معها لسرقة خيرات سوريا**».

ويتابع: «**سابقاً كان الزبائن يفضّلون بيرة الشرق وبردى، لكن المعملين قد توقّفا عن العمل، جميع روّاد المطعم يطلبون هذين النوعين، ودائماً أكرّر نفس الجواب: المعملان مغلقان بسبب الحرب**».

معامل جديدة وانتشار «المضروب»

بعد إغلاق معملَي بيرة بردى في ريف دمشق، والشرق في مدينة حلب، أصبح الاستيراد هو الطريق الوحيدة للحصول على البيرة، ونتيجة لارتفاع أسعارها قرّر مستثمران سوريان افتتاح معمل جديد في مدينة صافيتا بريف طرطوس.

ويعتبر أصحاب المنشأة أن المعمل يأتي للتأكيد على أن سوريا أصبحت في مرحلة ما بعد الحرب وبدأت بالتعافي، وأنها خطوة هامّة في درب إعادة بناء البلد، وأن الحكومة السوريّة قدّمت وتقدّم كل التسهيلات للاستثمار في هذه «المجالات الحيوية»، وأنهم يسعون لتفعيل الإنتاج الوطني ليكون بديلاً عن الأجنبي، خصوصاً القادم من «دول معادية»

يا مسهرني!
صناعة «الكيف» في سوريا وتغيراتها الاجتماعية

الكحول بأعين شاربيه..
ما بين دعاية النظام وتحريم مناطق المعارضة
محمد همام زيادة

التبغ في سوريا.. الحكاية الكاملة
جورج.ك.ميالة

الحشيش في متناول الشباب السوريّ
والقصير تتحوّل نقطةَ توزيع إقليميّة
كمال السروجي

في سابقة هي الأولى من نوعها..
حملة لمكافحة الإدمان في ريف حِمْص الشمالي
لبنى سالم

على حدّ وصفهم.

معمل بيرة «آرادوس» بني بكلفة ١٥ مليون دولار، وتمّ استيراده معدّاته من جمهورية التشيك، ورُكّب من قِبَل خبراء تشيكيين، سافروا لسوريا ودرّبوا أيدي عاملة سوريّة على طُرق تشغيله وعلى مراحل الإنتاج.

الدعاية الإعلامية القوية من النظام، التي غطّت افتتاح المعمل، لقيت سخرية واسعة من بعض السوريين، واعتبرها كثيرون نوعاً من البروباغاندا الإعلامية التي يصدّرها النظام للتأكيد على أن الأزمة السورية شارفت على الانتهاء.

يقول الاقتصادي محمود الحسين لـ«صُوَر»: **«هناك عدّة أمور لافتة في افتتاح المعمل، أهمّها أن مصدره جمهورية التشيك، وهي جزء من الاتحاد الأوروبي، الذي يفرض عقوبات اقتصادية صارمة على النظام السوري، كيف سمحت الحكومة التشيكية بهذا؟ وكيف ذهب هؤلاء الخبراء لسوريا تحت نظر حكومتهم؟».**

ويتابع: **«سياسياً يحاول النظام تسويق نفسه بأنه نظام علماني، والأطراف الثائرة عليه هي جهات متطرّفة إسلامياً، لذلك افتتاح مثل هذه المنشآت يخدم دعايته التي طالما سوّقها، علماً أنها أبعد ما يكون عن حقيقته».**

ويضيف: **«ربما اختار أصحاب المعمل مكاناً آمناً لبنائه في الساحل السوري، وهذا طبيعي، فرأس المال دائماً يبحث عن الأمان كي يستثمر، مع ملاحظة أن النظام خلال السنوات الماضية دأب على افتتاح معامل ومؤسّسات في محافظتي طرطوس واللاذقية، لم تكن موجودة سابقاً، كل ذلك يأتي وفق مخطّط طويل للاكتفاء الصناعي والتجاري الذاتي، ومركزته في مناطق موالية للنظام وفق رؤيته، بعدما انتفضت عليه أجزاء واسعة من حلب، المدينة التي تعتبر معقل الصناعة السورية».**

ازدادت خلال السنوات الماضية صناعة الكحول محلّياً، كما انتشرت أنواع الكحول الأجنبية المزوّرة أو المعروفة شعبياً بـ «المضروبة».

يقول أحمد.ع، أحد المنتجين لمشروب العرق من ريف حمص، لـ«صُوَر»: **«بعد انقسام البلاد وتعثّر صناعة العرق في سوريا، انتشرت الصناعات الصغيرة والماركات الجديدة ذات الجودة الأقلّ التي لم تكن معروفة سابقاً، وأصبح لها زبائنها، رغم كلفتها العالية بسبب غلاء زراعة العنب، وفرض حواجز النظام على المنتجات إتاوات عالية خلال نقلها بين المدن».**

ويتابع أحمد: **«بين الكحوليات الأجنبية التي لا تُنتج محلّياً، تنتشر الأنواع المضروبة، حيث تقوم معامل محلية صغيرة بإضافة الشاي للكحول، وتعبئته في زجاجات مماثلة لأشهر الماركات الأجنبية، ومن ثم تسوّقها، وهي تعود بمردود مالي كبير على منتجيها، وتحتاج لخبراء لاكتشاف تزويرها».**

تغيّرات اجتماعية

تاريخياً تختلف النظرة الاجتماعية لتناول الكحول في سوريا حسب المنطقة الجغرافية والبيئة والأعراف الاجتماعية الحاكمة، في بعض المناطق هناك قبول واسع للموضوع، بالمقابل هناك بعض البيئات تنظر له بعين غير راضية، وتمنع تواجد الحانات ومحلات بيع الخمور فيها، وغالباً ما يلجأ الراغبون بها لتناولها بشكل سرّي في بيوتهم، وشرائها من مناطق أخرى.

بالمقابل، وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، سمحت حكومة النظام السوري، ببناء الحانات والملاهي الليلية على أطراف المدن، بشكل مرخّص أو دون ترخيص، وغالباً ما كانت ملكيّتها واستثمارها يعود لأشخاص ذوي نفوذ، ويرتبطون بعلاقات مع قيادات الأجهزة الأمنية، الذين يؤمّنون الغطاء والحماية لهم.

أما في مراكز المدن كحلب ودمشق، فهناك أحياء طالما اشتهرت تاريخياً بأنها أماكن تكثر فيها المطاعم والحانات، دون أي اعتراض اجتماعي على الموضوع.

وبعد عام ٢٠١١، ازدادت أعداد هذه المحلات وتمدّدت، خصوصاً في العاصمة دمشق، في أحياء باب توما وباب شرقي، وأصبحت مصدر إزعاج للسكان القاطنين فيها، نتيجة انتشار الدعارة على هامش البعض منها، وتكرار حالات إطلاق النار ليلاً، ما جعل الأهالي يشتكون من الظاهرة، ويطالبون بإيقاف هذه الأعمال المزعجة في أحيائهم التي طالما عُرفت بأمانها.

أمّا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فأصبح تناول الكحول أمراً ممنوعاً، وانتشرت في الأعوام الماضية مقاطع فيديو لمصادرة شحنات كبيرة منه، تمّت مصادرتها وإتلافها بحجّة تحريمها.

إلا أن استهلاك الكحول لم يختف تماماً في تلك المناطق، يقول الناشط محمد. ك لمجلّة صُوَر: «من كان يشرب الكحول سابقاً مازال على عادته، ولكن بطرق أكثر سرّية، نتيجة المخاوف من العقاب».

ويضيف محمد: **«مستهلكو الكحول يحصلون على حاجاتهم عن طريق التهريب من مناطق سيطرة النظام أو من تركيا، وبعضهم يقوم بصناعة الكحول محلّياً».**

التبغ في سوريا.. الحكاية الكاملة

الزراعة والتجارة الممنوعة، والحرب التي تكسر أعراف التدخين الاجتماعية

جورج.ك.ميالة

إحصائيات عن التبغ في سوريا

الترتيب محلياً وعالمياً	يُعَدّ التبغ المحصول الزراعي **الثالث** في سوريا، **والأول** عربياً
المساحة المزروعة	بلغت المساحة المزروعة، حسب وزارة الزراعة في حكومة النظام عام ٢٠٠٤، نحو **١٦,٥ ألف هكتار**، يُزرع منها في الساحل نحو ٩,٨ ألف هكتار، أي ما يعادل ٥٥,٤ ٪ من إجمالي المساحة الإجمالية
الإنتاج	وصل الإنتاج في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٦,٥ ألف طن، أنتجت المنطقة الساحلية نحو ٤٥ ٪ منه
النوعية	يعتبر التبغ السوري من أجود أنواع التبوغ العالمية، ما يدفع الشركات العالمية لشرائه وإدخاله في صناعة الأنواع الفاخرة من السجائر، لكن أوضاع الحرب أدّت إلى تراجع زراعته، خصوصاً بعد موجات البرد الشديد التي ضربت الساحل السوري في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦
أعداد المدخنين في سوريا	لا توجد أرقام دقيقة محايدة حول أعداد المدخّنين في سوريا، في حين تشير الأرقام الحكومية إلى أن هناك ٥ **ملايين مدخّن ينفقون قرابة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي ثمناً له**

تبغ الشبّيحة

تعتمد سوريا على طريقين لتأمين التبغ المُصنّع الأجنبي، أولهما الاستيراد بطرق نظامية من خلال وكلاء وشركات أجنبية، وتدفع الحكومة ثمنه بالقطع الأجنبي (الدولار)، ونتيجة للأزمة المالية التي عصفت بسوريا بعد عام ٢٠١٢، قامت الحكومة بتخفيض الاستيراد حتى الربع، وأُعطي الضوء الأخضر لعائلات مقرّبة من القصر الجمهوري لتأمين بدائل أخرى، ما أدّى خلال أشهر قليلة تلت القرار لإغراق الأسواق بأنواع جديدة لم تكن معروفة لدى المستهلكين.

يقول محمد عمورة (مالك لشركة شحن دولي) لـ«صُوَر»: **«الماركات الجديدة التي اجتاحت الأسواق السورية، لم يسمع أحد بها سابقاً، سافرت كسائق حول العالم ولم أعرف مثل هذه الماركات، سواء كانت مرخّصة أم مهرّبة، غالباً ما يتمّ تصنيع هذه الماركات في معامل غير نظامية أُنشئت على متن بواخر موجودة في عرض البحر المتوسط، ويتمّ نقلها بطرق غير شرعية نحو سوريا».**

الطريقة الأخرى هي التهريب عبر البحر أو من دول الجوار، والتي احترفها الكثيرون خلال العقود الفائتة، ففي عام ١٩٧٥، مع بدايات

التدخّل السوري في لبنان، أوعز حافظ الأسد لابن أخيه الأكبر مالك الأسد بتشكيل مجموعات مسلحة غير نظامية في الساحل السوري، لتنفذ عمليات لا يمكن نسبها للحكومة السورية، إضافة لحماية ممتلكات خاصة والإشراف على أعمال اقتصادية غير قانونية، لتحمّل هذه المجموعات فيما بعد اسم الشبّيحة، نسبة لأنواع محدّدة من سيّارات المرسيدس كان أفرادها يستعملونها.
وارتبط اسم الشبّيحة بأعمال التهريب التي كانت تُمارَس عبر موانئ غير نظامية منتشرة على الساحل السوري، والتي بنوها وأشرفوا عليها خصّيصاً لهذ ا الغرض، إضافة لشبكات من المتعاونين معهم للتهريب من دول الجوار.
ومع تنامي نفوذهم سيطرت هذه المجموعات على تجارة الدخان المهرّب بشكل كامل في عموم سوريا، الأمر الذي ساعدهم على مراكمة ثروات طائلة، وانتقالهم للاستثمار في قطاعات اقتصادية حيوية أخرى.

ويؤكّد مسؤولون سابقون منشقّون عن حكومة النظام أن ملفّ التبغ والدخان كان يرتبط بشكل أساسي بضباط ومقرّبين من الرئيسين حافظ وابنه بشار الأسد، نتيجة لمردوده الضخم.

يقول أحد العاملين السابقين في مجلس الوزراء، رفض ذكر اسمه للضرورة الأمنية، لـ«صُوَر»: **«إن خال بشار الأسد، محمد مخلوف، قد جمع جزءاً أساسياً من ثروته الحالية، التي يديرها ابنه رامي، من خلال ترؤّسه للمؤسّسة العامّة للتبغ لعشرات السنين، أيام حكم حافظ الأسد، إضافة لعمله مع آخرين في كمّيات ضخمة من الدخان طوال عشرات السنين».**

ويؤكّد المصدر لـ«صُوَر»: **«إن الوزراء ورئيس مجلس الوزراء أيام حافظ الأسد لا يستطيعون التدخّل في شؤون مؤسّسة التبغ رغم تبعيّتها لهم، نتيجة سيطرة محمد مخلوف عليها، ودعمه المباشر من حافظ الأسد».**

التبغ في المناطق المحاصرة

مع تطوّر حصار النظام السوري وميليشياته للكثير من المدن والبلدات السورية، أصبح دخول الدخان في غاية الصعوبة، ووصلت أسعاره لأرقام قياسية. ونتيجة للإقبال الكبير عليه، أصبح التجّار يضخّون عبر حواجز النظام كمّيات مضاعفة من الأنواع الرديئة، التي فُرضت ضرائب مضاعفة على دخولها، ما أدّى لارتفاع أسعارها بشكل كبير.

يقول أحمد نجار، أحد سكان حي المشهد الحلبي السابقين لـ«صُوَر»: **«مع بداية الحصار على حلب الشرقية تحوّل أغلب السكان للدخان العربي (اللف)، وأصبح مشهد لفّ السيجارة مألوفاً في حلب، وفي الأشهر القليلة السابقة لخروجنا منها، وصل سعر علبة التبغ لخمسين ألف ليرة، وأصبح الباعة يبيعون السيجارة بشكل إفرادي، والغنيّ مَن يستطيع شراء سيجارة واحدة، وتطوّر الأمر وظهرت أنواع جديدة، مؤلّفة من نسبة قليلة من التبغ، مع خليط من ورق الأشجار المتوفّرة في حلب الشرقية، ووصل سعر الكيلو غرام منها لحوالي ١٠ آلاف ليرة».**

كسر للعادات الاجتماعية

مع تعاظم سيل اللجوء والنزوح، تغيّرت العادات والتقاليد في المجتمع السوري، وكُسرت كثير من القيود الاجتماعية التي كانت مألوفة ومراعاة في السابق، إذ كانت شرائح واسعة من المجتمع السوري تعتبر تدخين النساء، وخصوصاً صغيرات السنّ، من الأمور المعيبة، أمّا اليوم فأصبح مشهد التدخين شائعاً لدى الكثيرات.

هيا، شابّة سوريّة تقيم بمدينة استنبول، تقول لـ«صُوَر»: **«في حلب كنت لا أجرؤ على التدخين في الجامعة على الملأ، فالمشهد كان معيباً للكثيرين، عندما انتقلت إلى تركيا، صرت أكثر حرّية في اختيار ما أريد، وأصبحت أدخّن دون أي خوف من الحواجز والقيود الاجتماعية».**

أمّا محمد هواري فيقول لـ«صُوَر»: **«الغريب في مجتمعنا، أنه يعتبر تدخين الأنثى للنرجيلة أمراً مقبولاً لدى شرائح واسعة من السوريين، وتدخين كبيرات السنّ كذلك أمراً مقبولاً، ولا يقبل بتدخين الشابة. لماذا تضطرّ الفتيات للامتناع عنه والتدخين بشكل سرّي؟ في جامعة حلب كان يُنظَر للفتاة المدخّنة نظرة شكّ وريبة. إن كان الداعي هو الضرر الصحّي فيجب أن يتساوى الجميع ذكوراً وإناثاً في الامتناع عن التدخين، وإن كان غير ذلك فالأمر مرفوض تماماً».**

صعوبات الحياة والتدخين

يعتبر الكثيرون أن التدخين أحد طرق التخفيف من الضغوط النفسية التي يعيشها الإنسان في الحياة اليومية.
تقول الدكتورة ريما حمدان لـ«صُوَر»: **«هناك علاقة بين ازدياد التدخين والضغوط النفسية نتيجة صعوبة الحياة وقلّة فرص العمل والفقر، ففي الدول الأكثر رفاهية نجد أن نسب المدخّنين أقلّ مقارنة مع الدول الفقيرة».**

وتتابع: **«هناك علاقة غير مباشرة بين عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وتزايد الضغوط على الإنسان من جهة، وارتفاع نسب التدخين من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال عاشت سوريا ظروفاً سياسية واقتصادية مضطربة في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين أيام حكم حافظ الأسد، ما أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد المدخّنين، والذي وصل لـ ٢٠٠ بالمئة حسب إحصائيات منظمة الصحّة العالمية».**
وتضيف: **«في عام ١٩٩٨ كانت نسبة المدخّنين من الذكور ٤٠,٧ من السوريين، و١١,٢ من الإناث، أمّا اليوم فلا يوجد أرقام دقيقة، ولكن المؤكّد أن الأعداد أصبحت مضاعفة، وأصبحت أكثر انتشاراً في قطاعات أوسع، خصوصاً لدى صغار السنّ من المقاتلين، ولدى الإناث، بسبب كسر الكثير من القيود الاجتماعية».**

> الماركات الجديدة من السجائر التي اجتاحت الأسواق السورية، لم يسمع أحد بها سابقاً، غالباً ما يتم تصنيع هذه الماركات في معامل غير نظامية أنشأت على متن بواخر موجودة في عرض البحر المتوسط، ويتم نقلها بطرق غير شرعية نحو سوريا

تاريخ التبغ في سوريا

ترجع مصادر تاريخية زراعة التبغ في سوريا إلى عام ١٥٩٠، حيث أصدرت الدولة العثمانية قراراً بالسماح بزراعته بمحافظة اللاذقية بموجب قوانين خاصة، وهو نوع التبغ الذي بات يعرف **«بالتبغ اللادقاني»**.
في عام ١٦٥٦ أوقفت السلطات المعنيّة زراعة التبغ، نتيجة قيام المزارعين بإحراق أشجار الصنوبر للتوسّع في زراعته بسبب مردوده المالي العالي، وفي عام ١٨٧٤ تشكّلت إدارة حصر الدخان العثمانية التي نظّمت شؤون الزراعة، واستمرّت بعملها حتى عام ١٨٨٤، وبعدها أُعطي امتياز الاستثمار لشركة فرنسية لمدّة ٣٠ عاماً، تمّ تمديدها ١٥ سنة أخرى بسبب حروب البلقان.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتحرير البلاد العربية من الحكم العثماني استمرّ امتياز الشركة الفرنسية في سوريا ولبنان، اللذين وقعا تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وكانت تمارس فيهما مراسم التفتيش التابعة لشركة «حصر التبغ والتنباك»، التي اتّخذت من بيروت مركزاً لها، تابعاً لإدارة الشركة العامة في إسطنبول.

ومع نهاية عام ١٩٢٩ انتهى امتياز الشركة المذكورة، وحلّ مكانها عام ١٩٣٠ نظام (البندول) حتى عام ١٩٣٤، والذي كان يعتمد على استيفاء رسم حكومي بموجب ملصقات توضع على علب التبغ التي تطرحها المعامل في الأسواق، بعد ذلك أخضع التبغ في سوريا ولبنان لنظام الحصر الكامل للزراعة والصناعة والتجارة، عن طريق شركة مساهمة محدودة سُمّيت «الإدارة اللبنانية السورية ذات المنفعة المشتركة لابتكار التبغ والتنباك»، وفي عام ١٩٥١ قامت الحكومة السورية بتأميم الشركة ونقل ملكيّتها إلى الدولة، دون تغيير أنظمتها الأساسية الخاصة بطرق حصر الزراعة والصناعة والتجارة.

الحشيش في متناول الشباب السوريّ والقصير تتحوّل نقطةَ توزيع إقليميّة

كمال السروجي

لم يقتصر تغيير عادات السوريين على خرق بعض التقاليد المتوارَثة، كعادات الزواج والطلاق، والأدوار التقليدية للنساء والرجال، بل تجاوز ذلك نحو انتشار مظاهر جديدة بشكل واسع، كانت قبل ذلك محصورة في نطاق ضيّق. ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو انتشار تدخين الحشيش، الذي لم يكن قبل ذلك معروفاً إلا في أوساط منبوذة ومهمّشة من الجانحين والمنحرفين، ليصبح اليوم ظاهرة اعتيادية غزت المَتْنَ الاجتماعي، وصارت من مفرادت حياة عديد من الناس، وخاصة الفئات الشابة.

الحشيش يصبح عادةً اجتماعية

هبة، اسم مستعار لطالبة بجامعة دمشق، تروي لـ«صُوَر» تجربتها مع الحشيش: «**حديثاً جرّبت الحشيش عدّة مرّات، ترك أثراً جميلاً في نفسي يفوق الكحول، أحاول بين فترة وأخرى من خلاله تناسي المآسي التي نعيشها يومياً**».

وتتابع هبة حديثها: «**تدور اليوم في أوساط الشباب أحاديث عن ضرورة تجريب كل مُتَع الحياة، فالإنسان معرّض للموت بأي لحظة برصاصة طائشة أو بالقصف، وعليه استغلال اللحظة. أمام الشابّ السوري اليوم طريقان لا ثالث لهما بعد الانتهاء من دراسته، إمّا الانخراط في حمل السلاح والقتال مع قوات النظام، أو السفر خارج سوريا للبحث عن خيارات أخرى، وجميع هذه الخيارات تحمل آثاراً نفسية شديدة، ما يجعل الحشيش وسيلة مؤقّتة لتتناسي المشاكل اليومية. والتجارب القاسية التي نمرّ بها وحّدت بين الجنسين، فنجد الفتاة السوريّة اليوم، تعبر البحر بشكل إفرادي، وتقطع دولاً للوصول لدول اللجوء في أوروبا**».

أحمد، شابّ يعمل في إحدى المنظمات الإغاثية بلبنان، يقول لـ«صُوَر»: «**قساوة المشاهد اليومية التي أراها من معاناة الناس في مخيّمات اللجوء، دفعتني بعد تردّد طويل لسماع نصيحة أحد المتطوّعين الإنسانيين الأجانب الذي زار مخيّماتنا العام الفائت، بضرورة تجريب الحشيش، ليكون عاملاً مساعداً في تحمّل معاناة الناس، بغية الاستمرار في تقديم المعونة لهم**».

يؤكّد كثيرون ممّن تحدّثت معهم «صُوَر» من سكان دمشق وغيرها من المدن السوريّة الواقعة تحت سيطرة النظام، الانتشار الواسع للحشيش وغيره من الأصناف المخدّرة، حتى بات بيعه يتمّ في العلن، ويضاف إلى النرجيلة في عدّة مقاهي وسط العاصمة دمشق.

تقول أمّ محمد، وهي سيّدة ستّينيّة لـ«صُوَر»: «**كنت أسمع سابقاً عن الحشيش وعن الإدمان على الأدوية المسكّنة والمهدّئة وبعض المواد الكيماوية، ويتناقل المجتمع قصص المدمنين، لكن الأمر كان محصوراً وعلى نطاق ضيّق، خلال السنوات القليلة الماضية أصبح شائعاً. عند المرور ليلاً على الحواجز الأمنية باتت رائحة الحشيش أمراً مألوفاً للأهالي**».

القصير وحزب الله والمخدّرات

يُعتبَر سهل البقاع أحد أهمّ أماكن زراعات الحشيش والمواد المخدّرة في لبنان تاريخياً، ومع دخول البلد في حرب أهلية طاحنة، نَمَت الزراعة وازدهرت تحت رعاية بعض المليشيات المسلحة، التي توسّعت أعمالها نحو إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وأصبحت الزراعة مصدر تمويل أساسي لها أثناء الحرب.

ومع تدخّل الجيش السوري في لبنان، شكّلت أجهزته الأمنية غطاء أمنياً لرعاية وحماية هذه الزراعة وما ينتج عنها من صناعات، وتحوّل كبار قادة الأجهزة في سوريا في زمن حكم حافظ أسد رعاةً لطرق تهريب، عن طريق مجموعات منظمة، تتولّى نقلها من سهل البقاع عبر الأراضي السوريّة، وصولاً إلى تركيا، وعبر البحر وصولاً إلى مختلف أنحاء أوروبا.

وبعد اندلاع الثورة السوريّة، وفي أعقاب سيطرة حزب الله اللبناني على مدينة القصير على الحدود اللبنانية السوريّة، وتهجير جميع سكانها وتدمير منازلهم، بسط الحزب سيطرته على المدينة والمناطق المجاورة بدون أي تواجد للنظام السوري. فتحوّلت المدينة إلى منطقة مغلقة، يتمّ تصنيع وانتاج المواد المخدّرة فيها، وعلى رأسها الكبتاغون، التي تنتقل من القصير باتجاه محافظة السويداء مروراً بالأردن وصولاً لدول الخليج، التي تُعتبر سوقاً مطلوبة لتجّار المواد المخدّرة.

يقول الناشط الإعلامي عبد القادر الحمصي: «**تتمّ عمليات التهريب عبر شبكات منظمة ومحترفة، وتحت إشراف من قيادات حزب الله، وبتعاون مع قادة الأجهزة الأمنية السوريّة، الذين يتقاضون مبالغ مالية لقاء السماح بتمريرها دون أيّ اعتراض من النظام السوري**».

> يزداد انتشار هذه المواد المنشطة في صفوف المقاتلين، لما تمنحهم من طاقة إضافية لزيادة النشاط، وأصبح مصطلح «يامسهرني»، وهو نوع من المواد المنشطة، إضافة لتناول السوائل الغنية بالكافيين، أمرا شائعاً

ويتابع الحمصي: «**لم تأتِ استماتة حزب الله للسيطرة على القصير عن عبث، فهي عقدة إستراتيجية تصل أماكن زراعة وإنتاج المواد المخدّرة في لبنان بمحافظة حمص وصولاً للعراق، والتي تشكّل سوقاً غنيّة أخرى للتجارة، تعود بأرباح مالية كبيرة على تجّار الحروب، وتضيف مصدراً لا ينضب لتمويل ميليشيات الحزب، الذي طالما اشتُهر بعض أتباعه بتجارة المخدّرات حول العالم**».

في مناطق المعارضة

مع تنامي وتمدّد رقعة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وعدم قدرة المعارضة على ضبط الوضع الأمني نتيجة تعقّد المشهد اليومي، انتشر تعاطي المواد المخدّرة، خصوصاً في صفوف المقاتلين.

وتحاول المؤسسات الصحية والمدنية، مكافحة الظاهرة عن طريق حملات التوعية، لكن ضعف الإمكانات والفَلَتان الأمني لم يساعدا

على الحدّ من انتشار الظاهرة، خصوصاً في صفوف المقاتلين، رغم التحذير المتواصل من قِبَل بعض الجهات الشرعية من خطورة الإدمان عليها.

سألت مجلة «صُوَر» أحد الصيادلة العاملين في ريف حلب عن الأدوية المخدّرة المنتشرة في مناطق سيطرة المعارضة، فأشار إلى أن «**أكثر أنواع الأدوية انتشاراً هي حبوب الترامادول، ثم البرازولام والكودائين**».

ويتابع: «**نقوم ببيع هذه الأدوية للزبائن بناء على وصفات طبية رسمية، لكن انتشار ضِعاف النفوس بين الصيادلة وعدم وجود الرقابة على الصيدليات، وقلّة أعداد المجازين، تسبّب في سهولة الحصول عليها، كما تضاعف الطلب عليها نتيجة لانتشار الأمراض النفسية، وحالات الخوف والهلع والقلق الدائم نتيجة حالة الحرب وقصف النظام المتواصل منذ عدّة سنوات، وحاجة الجرحى الكبيرة لتناول هـذا النوع من المهدّئات لتسكين الآلام الناتجة عن الإصابات الحربية**».

ويشير الصيدلاني: «**يزداد انتشار هذه المواد المنشّطة في صفوف المقاتلين، لما تمنحهم من طاقة إضافية لزيادة النشاط، وأصبح مصطلح**

«يامسهّرني»، وهو نوع من المواد المنشّطة، إضافة لتناول السوائل الغنية بالكافيين، أمراً شائعاً».

ويضيف: «**لهذه المـواد مصدران رئيسان: الأول من مناطق سيطرة النظام، الذي تمرّ المواد المخدّرة عبر حواجزه، والثاني ذو منشأ هندي يورد هذه المواد لمناطقنا عبر الحدود من تركيا، دون أن تحمل شهادات منشأ رسمية ولا علامات وثوقيه صحّية، الأمر الذي يزيد من خطورتها. إضافة لذلك انتشرت صناعات محلية لهذه الأدوية تعتمد على مواد أولية قادمة من الهند أيضاً. ورغم جهود المجالس المحلية والشرطة الحرّة، إلا أنهم لم يستطيعوا ضبط هذه المواد بشكل كامل، في ظل الظروف المعقّدة والصعبة التي نعيشها**».

داعش والمخدرات

في أعقاب سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من سوريا، ودخول مقاتلين أجانب من جنسيات متعدّدة، انتشر تعاطي المواد المخدّرة سرّاً في صفوفهم بشكل كبير.

يقول الناشط محمد الديري لـ«صُوَر»: «**بعد اندحار التنظيم من مناطق واسعة، وكشف بعض السجلات الجنائية للمقاتلين القادمين خصوصاً من ألمانيا وفرنسا، تبيّن أن كثيراً منهم ذووي خلفيّات إجرامية تتعلّق بتعاطي وتجارة المخدّرات، ما يؤكّد صحّة الإشاعات والروايات حول انتشار الظاهرة في صفوفهم**».

ويتابع: «**كانت ما تعرف بدوائر الحِسْبة والأجهزة الأمنية تدقّق كثيراً على المدنيين، وتحدّ من انتشار هذه المواد في المجتمع، وبالمقابل كانت القيادات تتعاطى أشكالاً متعدّدة منها، وبعضهم وصل حدّ الإدمان على الكوكايين والمواد ذات التأثير القوى، والتي كان مصدرها الأساسي من العراق، خصوصاً أن الحدود كانت مفتوحة ويستطيعون إدخال ما يشاؤون منها**».

في سابقة هي الأولى من نوعها..
حملة لمكافحة الإدمان في ريف حِمْص الشمالي

لبنى سالم

أعلنت مجموعة من ناشطي مدينة الرستن بريف حمص الشمالي عن تشكيل فريق «مكافحة الإدمان» التطوعي، وأطلقوا حملتهم الأولى من نوعها في سوريا بغية التوعية بمخاطر انتشار المواد والأدوية المخدرة والأنواع ذات الطبيعة الإدمانية.

ويشرف على الحملة خمسة عشر ناشطاً متطوعاً من الجنسين ، بإشراف كوادر طبية اختصاصية، وتتألف من أنشطة إعلامية كإلصاق الملصقات الطرقية، وتوزيع المنشورات التوعوية للمدنيين، وتقديم المحاضرات وعقد الندوات الحوارية، حول مخاطر الإدمان على المواد والأدوية المخدرة، وضرورة تكاتف المجتمع للتصدي لها.

بدأ العمل في مدينة الرستن، وانتقلت الحملة في الأيام التالية لكافة مدن وأرياف ريف حمص الشمالي، وسيكون لها مراحل أخرى أكثر تطوراً.

يقول مدير الحملة، الناشط مجد الرجب، للمجلة: "استهدفنا أماكن تجمع المدنيين كالأسواق والمساجد والمدارس، وتلقينا ترحيباً من الجميع، طلب الكثير من الشباب والشابات الانضمام إلينا، وهذا أمر إيجابي للغاية».

وتأتي الحملة استجابة لانتشار ظاهرة تعاطي الأدوية والمواد المخدرة، والتي يرجع أحد أهم أسبابها لحاجة المصابين إلى مواد مخدرة تخفف من آلامهم وصدماتهم النفسية، حسب ما ذكر القائمون على الحملة.

ذكرت إحدى الناشطات للمجلة: «يترك الاستهداف المنهج لقوات النظام لمدن وأرياف ريف حمص الشمالي بمختلف أشكال الأسلحة ، الآلاف من الإصابات وحالات بتر الأطراف وحالات الإعاقة، ما يجبر الطواقم الطبية، نتيجة ضعف الإمكانات والتجهيزات الطبية، للجوء لطرق بدائية للإنقاذ والحفاظ على حياة المصابين، أهمها البتر، بعدها يضطر الجرحى لتناول جرعات من الأدوية المسكنة والمهدئة والمركنة لفترات طويلة، للتخفيف من حدة الأوجاع والآلام، تقدم بموجب وصفات طبية نظامية من الأطباء، وبعد الشفاء يستمر بعضهم بتناولها رغم عدم الحاجة إليها، وصولاً لمرحلة الإدمان».

يقول مدير الحملة مجد الرجب لصور: «أعداد ليس بقليلة من هؤلاء المصابين وقعوا في شراك الإدمان، دون أن إدراك لمدى خطورة المواد المخدرة وتأثيراتها على صحتهم، يتناولون الجرعات التي يتمكنون من الحصول عليها بطرق غير نظامية، عن طريق ضعاف النفوس من التجار وأصحاب الصيدليات، بحجج مختلفة أبرزها تسكين آلامهم».

وفي محاولة لمحاربة الظاهرة قامت بعض الفصائل العسكرية المعارضة بالتعاون مع شركائها المحليين، بإلقاء القبض على حوالي مئة وخمسين شخصاً ممن يتعاطى هذه الأصناف الدوائية، وقدمتهم لمحاكمات حسب القوانين الناظمة للمنطقة.

ويرى المشرفون على الحملة أن اعتقال المدمنين وسجنهم هو حل غير كافي، وأن حملات التوعية والرقابة الصحية الصارمة، وتضافر جهود المؤسسات الرسمية كالمؤسسات الطبية والمجالس المحلية، هو الحل الأفضل

يقول مجد الرجب لمجلة صور: "تضافر جهود المجتمع وتشديد الرقابة في المؤسسات الصحية وتقديم العلاج وفق وصفات رسمية، وملاحقة تجار هذه المواد غير الشرعيين من قبل الجهات القضائية والعسكرية، ومراقبة الأهالي لأبنائهم، والتركيز الإعلامي خصوصاً في أماكن تجمع المدنيين كالأسواق والمساجد والمدارس، هو الكفيل بالقضاء على الظاهرة. العمل جماعي ويتطلب تضافر جهود الجميع».

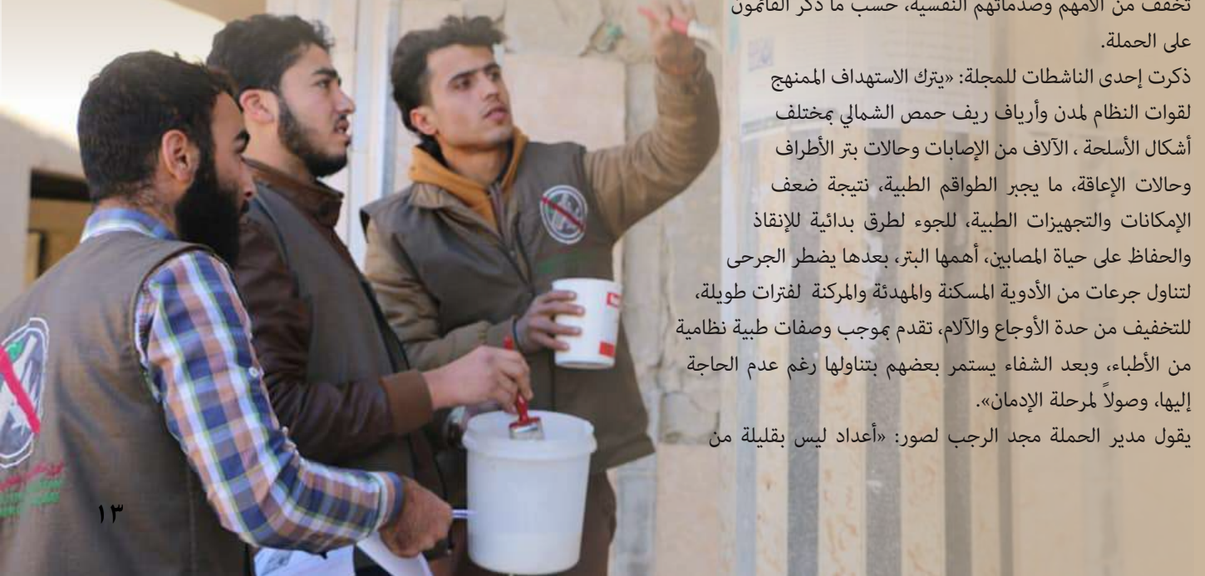

«سيكون للمجتمع المدني السوري دور كبير في عملية إعادة البناء المادي والأخلاقي في سوريا المستقبل بعد انجاز عملية الانتقال السياسي»

هناك صراعات عدّة في سوريا على حساب الصراع من أجل الحرية»

مجلة صُوَر تحاور الباحث السوري سلام الكواكبي

حاوره: سردار ملادرويش

لنبدأ من هو سلام الكواكبي كما يريد التعريف بنفسه؟

الكواكبي: باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخرّجت من كلية الاقتصاد في جامعة حلب وتابعت دراسات عليا في معهد العلوم السياسية في ميدنة (إكس أون بروفانس) الفرنسية التي تشتهر بمركز أبحاث متخصص بالعالمين العربي والإسلامي حيث كنت أيضاً باحثا مشاركاً فيه. بعد انهاء دراستي في فرنسا عدت سنة ٢٠٠٠ إلى مدينتي حلب وأسست وأدرت المعهد الفرنسي للشرق الأدنى كفرع لمعهد دمشق التاريخي والذي يعود تأسيسه إلى عشرينات القرن الماضي. وقد نشط هذا المعهد باستقبال ندوات فكرية لباحثين سوريين وغير سوريين، حيث وفّرت لهم بيئة مساعدة نسبياً على التعبير غير المقيد في ظل ندرة المنابر الفكرية في المدينة أو تأطيرها الشديد. تركت سوريا سنة ٢٠٠٦ إلى باريس حيث عملت بدءاً من سنة ٢٠٠٧ كمدير للبحوث ونائب المدير في مبادرة الإصلاح العربي حتى نهاية العام الماضي. واليوم انا أُدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في باريس. أنا أستاذ مشارك في جامعة باريس الأولى، حيث أدرس في قسم الدراسات العليا في قسم «الهجرة والتنمية».

تشهد سوريا منذ أكثر من سبع سنوات (ثورة- انتفاضة- آزمة- حرب أهلية) سميها كما ترغب! في أحد المقابلات معك قلت بما معناه (تم الدعس على كل الأوهام في سرد الأحداث التي رافقت مسار الثورة السورية). لو ارفقنا كل ذلك مع ما تشهده المجتمع السوري من تناحر في المستوى الداخلي، والصراع الإقليمي والدولي في المستوى الخارجي. إين وكيف ترى مستقبل سوريا؟

قبل الثورة، وقبل تحولها إلى مقتلة، كنت أعتبر نفسي من المتشائلين العضويين. وبعد ٧ سنوات دموية وتدميرية، صرت أجد نفسي متشائماً جذرياً. فالمستقبل الذي سأعيشه أنا وأبناء جيلي على الأقل ليس مبشراً بديمقراطية ولو نسبية أو تغير فعلي في المشهد السياسي أو تناقص في التطرف الديني والقومي لدى أطراف عدة. كما أنني لا اعتقد بأن العدالة ستتحقق، وهي الشرط الرئيسي لبناء السلم الأهلي. وبالتالي، فستسود رغبة الانتقام في مجتمعات تربتها خصبة لمفهوم الثأر، فما بالك إن كان القتل عشوائياً وأصاب أكثر من مليون ونصف المليون من السكان. نصف المليون الموثقين كضحايا مباشرين، والآخرون ضحايا غير مباشرين للقحط الطبي والوضع الإنساني العام. **وهذا يحملني إلى المعادلة المثلثة التالية:** نحن كنا في بداية ٢٠١١ نُدير الأمل، وانتقلنا بسرعة، نتيجة القمع والقتل المنهجي إلى إدارة الألم، لنصل اليوم إلى مرحلة إدارة الهزيمة. والإدارة فعلٌ إيجابي، مما يعطينا مسحة تفاؤل في سديم الليل الدموي بأننا قادرين، إن طورنا من أدواتنا، على تجاوز الهزيمة. ربما.

الصراع في سوريا أخذ أبعاداً وأصبح صراعاً مركباً، كيف تنظر إلى طبيعته؟ هل نحن على أعتاب حرب أهلية أم أننا نعيشها بالفعل؟

هناك صراعات عدة في سوريا على حساب الصراع من أجل الحرية. وتداخل الحسابات الإقليمية والدولية أجّج ضبابية المشهد. كما أن الضعف التكويني لمؤسسات المعارضة السياسية ساهم في تخبط لا مثيل له في عملية إدارة الملف السياسي. وبالحديث عن توصيفات دقيقة ومغلقة للوضع، يمكن ان نقع في فخ الاختزال. كنت دائماً أقول في البدايات أن لا حرب أهلية في الساحة السورية، إنما هي حربٌ ضد الأهالي. مع تطور المشهد وتداخل العوامل، صار من الصعب رمي مفهوم الحرب الأهلية بعيداً، وصار من المنطقي أن نضعه أمامنا، ولا نخجل باستعماله، فيما يخص بعض جوانب المقتلة القائمة في البلاد. ولكنني حتما أرفض التوصيف، إن ارتبط ببدايات الحراك الشعبي، وأرميه جانباً وأُفنّد الأسباب دون أي حرج.

هل أصبحت سوريا ساحة مفتوحة أمام القوة الدولية والإقليمية المتخاصمة لخوض حروبها وتصفية حسابتها عبر وكلاء سوريين أم أننا أمام لحظة تقاسم لمناطق النفوذ ؟

اعتقد بأن سوريا صارت فضاءً مفتوحاً على الرغم من تقسيماته القائمة حالياً، والتي تُظهر بأن هناك أربعة مناطق متباينة. لقد أظهرت القضية السورية أن التحالفات المصالحية والزبائنية تتغير بسهولة مفجعة. وبالتالي، فيمكن أن تنام الليلة على واقع ما لتستيقظ غداً على واقع آخر ومتناقض. وما شهدته حلب من اتفاق روسي/تركي لتسليمها في كانون الأول ٢٠١٦، والاتفاق الروسي/ التركي على عفرين منذ أشهر قليلة، هما أعظم الأدلة على ما سبق طرحه. والوضع الحالي مرتبط بهذه التحالفات وسواها ومستوى ثباتها أو درجة تقلبها. وكل طرف يراهن على التغيرات ويبني سياساته عليها. كما أن الظنّ بعداءٍ أميركي للدور الروسي في سوريا، يُهيمن فقط على عقول اليسار البافلوفي العربي الذي يبحث عن ذريعة إيديولوجية، لتبرير عجزه الأخلاقي، بالوقوف إلى جانب حقوق الشعوب المنتفضة. فأميركا أوباما عهّدت الملف إلى روسيا بشكل شبه وظيفي، بحيث تكون نتائجه السلبية وبالاً عل الروس، والإيجابية حلاً لملف لم تكن الإدارة السابقة راغبة في الخوض في رماله. وأما الإدارة الحالية، ففي الملف السوري لم يتغير لديها سوى الخطاب، وليس الأداء عموماً مع تغييرات تفصيلية لا يمكن البناء عليها. وبالنهاية، القوى الإقليمية والدولية لا تعتمد فقط على وكلاء سوريين، وهي بالأحرى تعتمد أيضاً وخصوصاً على وكلاء أجانب، كالميليشيات الطائفية والمرتزقة والعصابات الإرهابية المتطرفة.

بعد استخدام السلاح الكيماوي على دوما شكلت ضربات التحالف الغربي بقيادة أمريكا لمواقع عسكرية سورية، نوعاً من تجدد الحرب الباردة، في المقابل وجدت توازنات جديدة كالتوافق الروسي- التركي الناتج عن «أستانة» و«سوتشي»، كيف ترى هذا الصراع على سوريا. وما هي المآلات المستقبلية لهذه التحالفات على البلاد؟

اعتقد أنني أجبت جزئياً في الأعلى فيما يخص التحالفات. وأرى بأن الضربات الهوليودية، التي أُعلِمَت بها كل الأطراف المعنية، كانت مجرد رسالة سياسية إلى الروس تحمل تحذيراً من تجاوز ما تم الاتفاق عليه عند تلزيم الملف السوري. وقد أعطت هذه الضربة ذرائع دسمة لما أسميتهم بالبافلوفيين من كل صنف ونوع لكي يستخدموها كشماعة صدئة يعلقون عليها براءة الذمم، من الوقوف إلى جانب من يموت ويُعتقل ويُهجّر. وكما ذكرت فالتحالفات سريعة التحول والتلون، ولا

استبعد المفاجآت في وقت قريب ونكاد نرى تباشيرها في التصريحات السياسية الأخيرة لعدد من القادة الإقليميين. على الفاعلين المحليين، مهما اختلفت انتماءاتهم، الرجوع إلى فضيلة التعاون المبني على أسس بناء وطن تعددي لكل مكوناته.

في قراءة للمشهد السوري نجد أغلب قوى المعارضة أصبحت مرتهنة لدول إقليمية لها تدخلاتها في الوضع السوري، فهل يمكن التعويل عليها وهل تحمل هذه المعارضة أي مشروع وطني سوري قادرة على قيادة مرحلة القادمة؟ أثمّة مشاريع يمكن لها أن تشكل البديل أو المنقذ من الكارثة السورية؟

لا يمكنني أن أتهم كل مكونات المعارضة بالارتهان بهذه السرعة. ارتباط بعض المؤسسات بقوى إقليمية كان شراً لا مفر منه في ظل الظروف الموضوعية. ولكن الارتهان يُصبح مشكلة، وهو ما ساد في أوساط بعض المعارضين وخصوصاً من حمل السلاح منهم. لم تكن الخيارات وساعة أمام المعارضين السوريين الذين حملوا إرثاً ثقيلاً جداً من انعدام الممارسة السياسية الصحية، ونقلوه معهم إلى ما أنشئ من مؤسسات. وبخصوص المشروع الوطني السوري، فقد طورته مجموعات عدة وطرحت برامج تفصيلية متنوعة ومواثيق وطنية ووثائق جامعة. بالتأكيد هذا كله لم يُثمر بسبب الضعف البنيوي في الممارسة السياسية، كما في الارتباط البريء بمشاريع غريبة عن الواقع، أو الارتهان الزبائني بمصالح قوى إقليمية ودولية، لا تعبئ بحرية السوريين إلا في إطار الخطاب.

يقول الباحث جاد الكريم الجباعي في مقابلة معه، إن المعارضة السورية لم تتخلص من إرثها (العشائري- القومي- الطائفي... الخ). بالنسبة لك أين ترى دور المثقف السوري، والنخبة التي تعتبر جزء من المعارضة. هل فشلوا أم نجحوا كطرف في الوصول لمشروع تمسكوا ونادوا به، وأين ترى مستقبل البلاد لو استلم هؤلاء؟

لم يتخلص إلا النوادر من السوريين بالحجم الكبير من الميراث غير الإيجابي الذي حملوه. ويمكنني أن أضيف أيضاً ميراث التسلطية ورفض حرية التعبير، وعدم قبول الرأي الآخر ومحاربة النقد. إنها ثقافة سيطرت على حيوات السوريين منذ ١٩٥٨. ومهما كانت الثورة واعدة، فإن تجاوز هذا الإرث يطول وسيطول. بالمقابل، قدمت المعارضة السورية، على تنوعها الأيديولوجي، ثمناً باهظاً نتيجة القمع والتغييب. ولقد حاولت، في سنوات ماضية، أن تتبنى خطاباً تصالحياً داعياً إلى الإصلاح الحقيقي للنظام السياسي، إلا أنها جوبهت بقمع نادر ومتشابك. أما النخبة المثقفة، فقد تنازل القليل من ناسها عن ابراجهم الخشبية وتنادوا إلى التعرف عن قرب أكثر على مجتمعاتهم. وهذا يُفسّر الكثير من المواقف الصادمة لبعض المثقفين من الحَراك الشعبي السوري في أيامه السلمية. كما أن بعضاً آخر من المثقفين، والذين تبنوا خطاباً قريباً من الثورة، افتقدوا إلى الأدوات الأساسية لفهم حقيقة الحَراك ورغبوا في ان يكونوا قادته دونما بذل مجهود انساني بالتقرّب من شريحة شعبية غير مثقفة كانت هي عماده. ومن الخطأ الاعتقاد بأن المثقف يسعى إلى السلطة. ربما البعض يسعى للبروز وللحصول على الاعتراف وتلبية نقص يُصيب الأنا الذاتية، إلا أنه من الصعب ان يطمح في الوصول إلى سدة القرار. وإن فعل، فهو لن يكون منطلقاً من موقفه كمثقف بقدر ما هو مستند إلى دوره كناشط سياسي يسعى للتغيير. هناك نماذج عدة لمثقفين نجحوا في إدارة التغيير وآخرين فشلوا. خذ مثلاً فاكلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا (قبل انقسامها إلى دولتين). لقد نجح في لعب دور تاريخي في عملية التحوّل الديمقراطي في بلده. وبما أن في المقارنة مجازفة، فأنا لا أستطيع اسقاط الحالة التشيكية بمكوناتها الثقافية والتاريخية على الحالة السورية، ولكنني أستطيع الإشارة إلى المثال. وأخيراً، أشيرُ إلى أن الرعيل الأول من الساسة السوريين كانوا مثقفين نسبياً (الشهبندر، العظم، الجابري، مردم بك، القوتلي...) أما الساسة ـ أو العسكر ـ الذين تعاقبوا على حكم البلاد منذ انتهاء التجربة الديمقراطية الجنينية، فقد كان بينهم وبين الثقافة عداوة وكراهية انعكست في ممارساتهم تجاه النخبة الثقافية في البلاد طوال عقود.

تهيمن قوى إسلامية على المشهد السوري المعارض بشقيه السياسي والعسكري. فيما تغيب القوى الليبرالية والعلمانية رغم محاولاتها الدفاع عن وجودها ضد طغيان المشهدين العسكري والسياسي الإسلامي! لكن هناك من يعتقد أن هذا غير دقيق. أنت كيف تقييم هذا المشهد. وما هي تنبؤاتك بمستقبل القوى الإسلامية ودورها؟

الظن بأن مجتمعنا علماني النزعة والممارسة، هو الذي أودى بنا إلى الوقوع في فخ الإسلاميين المتطرفين. كل الدراسات الإستشراقية والتي شيطنها البعض، تُشير إلى نسبة تدين اجتماعي عالية في المجتمع. تجاهل هذا الواقع يؤدي إلى استخلاص النتائج المشوهة. أضف إلى ذلك، فمن الملاحظ بأن القوى السياسية الإسلامية تشتغل بالسياسة، أما القوى العلمانية فهي تشتغل ببعضها. يختلف الإسلاميون حتى الصدام في اجتماعاتهم الداخلية ليخرجوا بعد التوافق إلى العلن بموقف واحد. بالمقابل، يتفق العلمانيون (وهنا المصطلح بحاجة إلى

تعريف وتحديد في الحالة السورية) في اجتماعاتهم الداخلية، ليخرجوا إلى العلن بمواقف توازي في عددها عدد المجتمعين. هناك مشكلة حقيقية في الممارسة السياسية للقوى غير الإسلامية. وهذا لا يبرئ البتة القوى الإسلامية من مسؤوليتها في التلاعب بحنكة وبمكر على التحالفات لدى القوى الأخرى. ولكن هذه الممارسة تعتبر جزء من السياسة، وبالتالي لا يُلام من ينجح فيها، بل يُلام من يفشل في مواجهتها. أما فيما يتعلق بالمستقبل، لن استغرب أبدا أن تتحالف بعض القوى الإسلامية، وخصوصا التي تتميز بالتطرف وممارسة الاقصاء، مع النظام، لما في مكوناتهما من تشابه سلطوي وتسلطي. ويجدر بالديمقراطيين من كل الأطراف اللقاء على قواسم مشتركة تساعد في إعادة بناء العقد الاجتماعي الاندماجي، بعيداً عن الاقصاء والتخوين والتكفير. كما يجب على كل من دافع أو برّر لقوى التطرف تصرفاتها أثناء السنوات الأخيرة من العلمانيين، أن يطالب بالمعذرة من الناس، ولا أن «يلحس» ما قاله وكأن لا ذاكرة للجموع.

بين الليبرالية والعلمانية والشكل الإسلامي، أي النماذج ستكون الافضل لسوريا. وكيف؟ أيضاً أين ترى نفسك ضمن التيارات السياسية الموجودة، أم أنه يقودك إرث جدك «عبد الرحمن الكواكبي» كرجل دين لكن غير منغلق دينياً بل أكثر انفتاحاً ودعا كثيراً للتحرر؟ نود شرح منك وتفسير لرؤيتك؟

أولاً، الكواكبي، رغم أن موقفه لا يُلزمني، اعتبر بأن «الدين ما يدين به الفرد، لا ما يدين به الجمع». وكان أول رجل دين مسلم طالب بالفصل بين الدين والدولة بنص صريح حين قال: «**هل تجمع سلطتين أو أكثر في شخص واحد؟ أم تخصص كل وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها بإتقان؟ ولا إتقان إلا بالاختصاص ولذلك لا يجوز الجمع منعا لاستفحال السلطة**». وبالتالي، إرثه يقودني إلى الدولة لعلمانية المنفتحة على الجميع، والتي لا تتدخل فيه المؤسسة الدينية بالسياسة، والتي ترفع فيه المؤسسة السياسية يدها عن الدين. أعرف بأن تحقيق ذلك صعب للغاية في مجتمع محافظ وفي بيئة سياسية ما فتئت تستخدم الدين لصالح آجندات سياسية متنوعة، إلا أنني لا أتخيل حلاً من دونه. ولا أعنى بالعلمانية ما نشاهده من علمانوية البعض وممارستهم الإقصاء والشيطنة تجاه الحركات الإسلامية والإسلاميين، أبدا، فأنا أؤمن بحق الجميع بالتواجد على المشهد السياسي، مع قبول الآخر والابتعاد عن الظن بأن الديمقراطية محصورة في صناديق الاقتراع، والتي تشكل جزءاً من عناصرها وليس الكل.

في إحدى المقابلات دافعت عن المجتمع المدني السوري في أنه استطاع تقديم الخدمات والمساعدة للسوريين. هل هذا هو الدور المنوط بالمجتمع المدني السوري في ظل الصراع الحالي والإنحيازات والانقسامات الموجودة؟

المجتمع المدني، كمفهوم، حديث العهد في بلادنا، وهو ضحية للهجوم الشرس من قبل الأنظمة، لأنها تؤمم المشهد العام وتمنع العمل المدني. كما أنه ضحية مغالطات يصل بعضها إلى تبني لهجة السلطات المستبدة بالتشكيك بوطنية المنتمين اليه. في سوريا، لم يكن هناك مجتمع مدني بالمفهوم الغربي للكلمة، وإنما مجتمع أهلي انخرط في الشأن الخيري بعيداً عن أية حقول شائكة. وقد تم تأطيره بعناية من قبل الأجهزة الأمنية طوال عقود. وتم استقدام تجربة كوريا الشمالية في سبعينات القرن المنصرم لتأطير مختلف فئات الشعب بدءاً من الطفولة ووصولاً إلى الموت، عبر ما يسمى بمنظمات الديمقراطية الشعبية. في الألفية الثانية، تبنت السلطة مفهوم المجتمع المدني للركوب على موجة عالمية تدعو إلى اعطاؤه دوراً أساسياً أثبتت الدول عجزها عن تحمله. وأُنشئت إذا المنظمات الحكومية شديدة الحكومية (GONGO's) والمرتبطة إما بأشخاص هم جزء لا يتجزأ من المنظومة الحاكمة، أو بأجهزة أمنية تُسيّر البلاد منذ رسوخ مفهوم الأمنوقراطية في سوريا. أي منذ ١٩٧٠. إثر اندلاع الاحتجاجات، أو قبلها بقليل، انبثق من شبه العدم، عمل مدني رائع عبّرت عنه التنسيقيات وعديد من الأشكال المدنية الأخرى. وطوال سنوات المقتلة، استطاع المجتمع المدني السوري الوليد، من أن يتحمل أعباء هائلة في مجالات عدة منها التعليم والصحة والتوعية والتوثيق. يتعرّض المجتمع المدني للعديد من الانتقادات، وهذا طبيعي ومطلوب خصوصا أنه في مرحلة التأسيس. وتشوب بعض مفاصله مؤشرات فساد وسوء إدارة، وهذا أيضاً طبيعي ويحتاج إلى تعزيز الحوكمة والشفافية، بعيداً عن التشهير المجاني الذي صار سائدا بوجود وسائل التواصل الحديثة.

سيكون للمجتمع المدني السوري دور كبير وبل الأكثر أهمية في عملية إعادة البناء المادي والأخلاقي في سوريا المستقبل بعد انجاز عملية الانتقال السياسي.

صورة الآخر، بين الواقعي والمتخيل

جاد الكريم الجباعي

يشير المتخيل بوجه عام إلى كل ما هو ليس واقعاً متعيناً، أو إلى ما لا وجود له إلا في الذهن. أي أنه عمل المخيلة في صور المحسوسات ومعانيها الجزئية المنتزعة منها، تركيباً أو تفصيلاً. إلا أن هذا التعميم لا يلغي علاقة المتخيل بالواقع ولا ينفيها. لكنه يمزج الواقع المحول ذهنياً بالصور، بكثير من الظنون والشبهات والأوهام وأنواع المحاكاة، إذ ينفتح المتخيل على الذاكرة الجماعية ويمتح منها، عن وعي أو غير وعي، كلما استثارته ظروف تجربة حياتية مماثلة أو مشابهة إلى هذا الحد أو ذاك، لظروف تشكلها. «فالمتخيل مخزون عميق من الصور والأحكام المسبقة المتشكلة في الذاكرة الجماعية والذهن، والقابلة للاستثارة كل ما دعت الحاجة»، كنوع من رد الفعل غير الواعي غالباً تجاه الآخر. باعتبار أن علاقة الأنا بالآخر هي مسرح عمل المتخيل، ولحظة تقاطعه مع الواقع، التي تمكن الفكر من إدراك فاعلية المتخيل في بناء صورة الآخر المختلف في كل ظرفية، وأشكال تجليها في الثقافة واللغة والبنى الرمزية التي ينتجها الإنسان، والتي تحدد بدورها نوع الفاعلية الاجتماعية والسلوكية للفرد أو الجماعة تجاه الآخر في الواقع المعيش، وتغذيها وتتغذى منها من جديد.

بالرغم من أن صورة الآخر ليست ثابتة على الدوام، إذ تتغير تبعاً لنوع العلاقة الظرفية بين البشر والجماعات والمجتمعات، إلا أنها لا تخرج عن ترسيمة المركز والأطراف حسب (ميرسيا إلياد). فالأنا لا ترى ذاتها إلا في مركز الكون دائماً، فيما الآخر بالنسبة لها لا يكون إلا في الهوامش والأطراف، بغض النظر عن واقع الحال.

ولا يمكن لمثل هذه الصورة أن تستمر لدى مختلف المجتمعات لولا أنها تستكمل عيب نقصانها الواقعي من عمق المتخيل. فليس العقل وحده أعدل قسمة بين البشر كما قال (ديكارت) أنما المتخيل كذلك أعدل الأشياء توزعا بين الناس.

في علاقة المركز والهامش تلك، ليس الآخر مثيل الذات ولا معادلها في القيمة والوجود، بل شيئاً مخفضاً وطارئاً مهدداً، يستوجب النفي والاستبعاد والتدمير، ويبرر للذات سلوك العنف والعدوان، بوجوب الحماية، ولا تكون الحماية إلا بأحد فعلين: إما الهروب، أو الهجوم والعدوان. وتتولى المخيلة عملية تركيب صورته وصورة الذات في الذهن وفق متخيل يعيش وهم المطابقة بين القيم والحقيقة. وكلما اشتد تمركز الأنا وازداد انغلاقها داخل أسوار الحماية الموهومة أو المؤدلجة تلك كلما تجلت في صورة «شعب الله المختار» أو «الملة الناجية».

قد يوحي إظهار الجانب السلبي في علاقة الأنا بالآخر ومقاربة عمل المتخيل ودوره في تلك العلاقة أن صورة الآخر ثابتة وأن المتخيل لا يتغير، وأن الذات ليست بحاجة للآخر للتعرف على ذاتها، وهو ما كرسته في أذهاننا فلسفة الوعي، بدءاً من الميتافيزيقا اليونانية وامتداداتها الغربية أو العربية، حتى كوجيتو ديكارت، «**أنا أفكر، إذن أنا موجود**»، وصولاً إلى اللحظة المفصلية مع هيغل و«**جدلية السيد والعبد وصرخة سارتر**» أنا، والآخرون

هم الجحيم، التي لامست الحاجة إلى الآخر لكنها لم تخرجه من حالة الوجود السلبي. إذ احتاج الأمر تلك النقلة النوعية والحيوية النقدية التي دشنتها فلسفات التواصل وروادها، بعد انفتاح الفلسفة على منطق العلوم التجريبية والإنسانية بشكل عام، والألسنية وعلوم اللغة بشكل خاص، حتى تعيد الأمور لنصابها. والتأكيد بأن العلاقة مع الآخر قائمة وممكنة وهي علاقة إيجابية تنبني على فهم الاختلاف والتعدد. لكننا بحاجة إلى ما يكفي من الوقت والعمل لإعادة تأثيث المتخيل.

هل يسعفنا هذا التمهيد النظري في إقامة مقاربة إجرائية لفهم المأساة السورية وتفكيك عمل المتخيل وإدراك مفاعيل تأثيره في وقوع هذه المأساة واستمرارها حتى الآن، مع عدم إهمال أو إنكار ما للعوامل الأخرى والتي اجتهد الكثيرون في تحليلها من قبل؟

مع صرخة الحرية والكرامة الأولى في وجه الاستبداد وضد هدر القيم، صرخ السوريون «الشعب السوري واحد»، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن مباشرة هو: لماذا صرخ المتظاهرون بهذا الشعار؟ ما حاجتهم إليه لو كان الشعب السوري واحدا؟ وأية وحدة يضمرون؟ ومن أي متخيل استكملوا صورة الشعب الموحد إذا افترضنا أن الشعارات ترميزاً لفظياً لمطالب تمس الحاجة إلى تحقيقها مثل مطلب الحرية والكرامة الذي يمس الجميع؟ هل ثمة محاكاة غير واعية مع شعارات سابقة مثل: الشعب العربي الواحد، والأمة العربية الواحدة؟ وهل ثمة شبه بينه وبين شعار سابق أطلقة الطرف الآخر في المعادلة على الشعب السوري واللبناني ذات يوم «شعب واحد في بلدين»؟ ألم يسترسل المتحدثون باسم الثورة أو عن غايتها وعن مكونات الشعب السوري فيما بعد؟

كان لدى السوريون شعورا أنهم شعب مميز في محيطه العربي على الأقل، وهو شعور نابع من مركزية الأنا، قد لا ينفرد فيها السوري وحده على كل حال ولا يستحق التوقف عنده ما دام لم يصل إلى درجة «تورم الأنا العصابي» تجاه الآخر. وقد تغذى هذا الشعور من مرارتين: مرارة عدم اعتراف الآخر بهذا التميز بشكل يرضي نرجسية الذات، ومرارة الهزائم المتوالية التي تجعل من صورة الوجود الواقعي بعيدة عن مطابقة صورة المتخيل في الذهن. وقد تعزز هذا الشعور منذ ما بعد الاستقلال بأيديولوجيا قومية تحاكي النازية والفاشية لكن بإيهاب إسلامي، وأيديولوجيا إسلامية تمايزية بإيهاب قومي عربي. لم تجد تبريراً يجسر الهوة بين المتخيل وواقع الحال في الفكر والوعي السياسي، إلا فكرة المؤامرة. والمؤامرة والتواطؤ صفات تحقير وتصغير تطلق على الآخر لتبرير جسارة الذات واستحقاقها. وقد أصبحت زاداً للثقافة الريفية بعد استئثار العسكر بالسلطة والحكم. واللافت أن كلمة المؤامرة والثورة في ثقافة السوريين الشفوية وخطاباتهم الحزبية وكتبهم التعليمية في مختلف مراحل التعليم تتكرر أكثر من كلمة الشعب أو كلمة الحق على سبيل المثال.

ولا يقتصر هذا الاتهام على الآخر: الشعب، أو الدولة ،أو الآخر البعيد، أو العدو فحسب، بل أصبح وصفاً يطال الآخر السوري: حزباً أو ملة أو إثنية...، ويضعه في موقع المتآمر أو الخائن في أسوء الأحوال أو كشريك في التآمر أو أجير أو مغرر به في أحسنها. ولعل ما يفسر رسوخ هذه الصورة في المتخيل عند السوريين أنهم عاشوا عقوداً طويلة من العزلة أو شبه العزلة المفروضة في محيطهم الإقليمي والدولي، ولم يشهد تاريخهم الحديث احتكاكاً واسعاً مع المحيط إلا كعمالة رخيصة ماهرة في دول الخليج العربي بعد فورة الثراء النفطي والفقر السوري، أو باتجاه لبنان والأردن بشكل أقل، ولنفس الغاية. وقلما يدرك الفرد أنه «يحمل» صورة حكومته وصورة زعيمه أمام الآخر سواء رغب في ذلك أم رفض، أقله في نمط العلاقات الظرفية العابرة. أما على الصعيد الداخلي فلا يختلف الأمر كثيراً إذ يعيش السوريون داخل تجمعاتهم الإثنية أو الطائفية

والجغرافية حتى وقت قريب، بنوع من التعايش والتجاور الساكن، دون انفتاح أو تثاقف أو معرفة بالآخر تتعدى بعض العادات الطقسية في الحزن أو الفرح، وغياب كامل لمؤسسات وتشكيلات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة والسلطة، والكفيلة لو توفرت بفتح أقنية التواصل والتضامن والتشارك مع الآخر والتعرف إليه كوجود متعين، وليس وفق صورته النمطية في المتخيل والذهن.

لم تتقدم الثورة السورية التي انطلقت من محيط الحواضر والأرياف بيسر باتجاه تحقيق شعارات وأحلام الثائرين، لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية لا يتسع المجال لبحثها، وقد تكون في مجملها أسباباً وجيهة إلى هذا الحد أو ذاك، لعل أبرزها انحدارها السريع نحو العمل المسلح والعنف، لأسباب كثيرة أيضاً. وفي المحصلة الواقعية أصبحنا في حالة حرب من أقبح أنواع الحروب، أي حرب داخلية، أو حرب أهلية صريحة في كثير من الأحيان. والحرب وتبادل العنف والكراهية هي أجلى صور العلاقة السلبية بين الذات والآخر بما هي علاقة نفي واستبعاد وتشييئ وتدمير، بالقوة أو بالفعل، بحكم انحدار القيم الإنسانية والأخلاقية، وأكثر الأشياء استثارة للمتخيل. فالأيديولوجيا التعبوية التي تبرر العنف والقتل أو تحث عليهما، لا تحاكي العقل الواعي بقدر ما تستحث اللاوعي، وتستثير المتخيل للانفتاح على الذاكرة والمعتقد الإيماني الثاوي في أعماق النفس لاستدراج الصور من الماضي ومحطات التجارب المنتقاة، عن دراية أو جهل، للنبوغ إلى واجهة الفكر. فينقطع الخيط الواهي الفاصل بين الثورة والحرب الأهلية. وكلما ازداد السوريون غرقاً في وحل دمائهم كلما قلت ثقتهم بالآخر، وكلما وجدوا أنفسهم أنهم ليسوا مركز اهتمام العالم لا القريب ولا البعيد إلا من قبيل التعاطف الإنساني، أو المصالح المتنافسة للدول، كلما تعززت في مخيالهم فكرة التواطؤ والمؤامرة التي تعدت الخطاب السياسي السلطوي كتبرير وتسويغ للعنف إلى أن أصبحت خطاباً شعبياً. فالشعار الذي أطلقه المتظاهرون»الشعب السوري واحد» كان استشعاراً عفوياً لغياب وحدة الشعب وتحسساً لمسافة التفاصل بين أفراده، وعمق الشروخ في نسيجه الاجتماعي. فقد عجز أصحابه عن اختراق حصون الحماية الغريزية غير الواعية التي تقيمها كل ذات مهدَّدة حول ذاتها، مستنجدة بمتخيلها الراسخ، لتنحاز إلى الطرف الآخر ولو كان بوهم الحماية. لقد راهن الثائرون، على الشعب وفق متخيلهم عن الشعب الواحد، ووفق متخيلهم عن الثورة وعن المستقبل، وحققوا الكثير من النجاحات والخيبات، فيما راهن الساسة من كل الجهات، وفق متخيلهم أيضاً عن الثورة وعن الدولة وعن الشعب، على العسكر وداعمي الحرب. لكن المأساة السورية مازالت قائمة، وستبقى قائمة حتى ولو توقفت الحرب، لأن الشعب السوري لم يقل كلمته كشعب بعد. ومستقبل السوريين مرهون بإعادة تأثيث المتخيل، وصوغ علاقة تواصلية إيجابية بين الأنا والآخر. علاقة تقوم على الاعتراف بالاختلاف وحق الاختلاف وترى إلى الوحدة، وحدة المتعدد والمتكثر والمختلف، وليس وحدة المجرد الأثيري التي لا تقوم إلا على نفي الاختلاف والإدماج القسري التي تنتجها علاقات القوة والسلطة، كحكم العسكر. ستغادر الجيوش يوماً ساحة الصراع، وستترك خلفها وطناً مدمراً وشعباً مشتتاً، وستترك للسورين لملمة جراحاتهم، فهل سيؤثث السوريون متخيلاً لا يعيد تجربة العراق؟.

ينظر كل طرف إلى الآخر نظرةً منبثقةً من مرجعيَّةٍ مشبعة بالصوَّر النَّمطيَّة والأفكار المتخيَّلة الوهميَّة، وهذه النَّظرة (الآخريَّة) للآخر لا تُرى، ولاتُحبُّ أنْ ترى، أو لا يُمكنها أنْ ترى إلا من خلال ما ترسخ من صوَّرٍ معرفيَّةٍ وإدراكيَّةٍ وتاريخيَّة، الَّذي تراه وفق نسقٍ مركزي اختزالي، ممَّا قلَّل من فُرص التسامح في الرؤية والتعدُّد في النَّظر.

عودة أوروبية إلى الملفّ السوري

طارق عزيزة

كثيراً ما سُجّل ارتباك في السياسات الأوروبية حيال الأزمات التي تعصف بالشرق الأوسط، على نحو ما جرى عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق مثلاً، حيث تباينت مواقف الدول الأوروبية بين متحفّظ يبحث عن مخرج سياسي ما كفرنسا، وبين بريطانيا العظمى التي شاركت في الغزو بشكل فاعل. وكذلك ما شهدته السنوات القليلة الماضية من تعدّد وجهات النظر حيال الملفات الساخنة التي أفرزتها ثورات «الربيع العربي»، بما يعكس اختلاف الأولويات وأساليب العمل فيما بين الشركاء الأوروبيين أنفسهم، مثل الموقف من الحالة السورية وكيفية التعاطي معها ومع نتائجها المباشرة، ومنها مسألة اللاجئين حيث كان واضحاً غياب أي إستراتيجية أوروبية منسّقة ومتكاملة في هذا الشأن.

في المراحل الأولى من الثورة السورية ضدّ الديكتاتور بشار الأسد، برزت مواقف أوروبية تؤيّد الحراك الشعبي وتدعم المعارضة السورية صراحةً، حيث جرى تصعيد لهجة الخطاب من قبل كبار القادة والمسؤولين الأوروبيين تجاه الأسد ونظامه، وشاركت العديد من الدول الأوروبية في مؤتمرات «أصدقاء الشعب السوري»، كما عملت كلّ من بريطانيا وفرنسا، وهما من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لاستصدار قرارات من المجلس تدين النظام، لكن «الفيتو» الروسي حال مراراً دون تمريرها.

إلا أنّ ذلك لم يستمرّ طويلاً، وراحت المواقف تتذبذب وتتفاوت من التصعيد إلى التردّد والحذر فالانكفاء، بالتزامن مع تعقّد معطيات الصراع وهيمنة الجانب المسلّح عليه وانخراط قوى إقليمية ودولية فيه، مباشرةً أو عبر وكلاء ووسطاء محليين، علاوةً على ظهور تنظيمات إرهابية اندرجت ضمن المشهد السوري. فكانت النتيجة تراجعاً في دور الأوروبيين حدّ من قدرتهم على التأثير في مجرى الأحداث بشكل ملحوظ، حتى كاد اهتمامهم بالملفّ السوري أن يقتصر على عنوانين أساسيين هما «أزمة اللاجئين» و«الإرهاب»، بعدما انتقل هذان الموضوعان، بما هما من تفاعلات ونتائج الصراع في سوريا، إلى داخل البلدان الأوروبية نفسها، إذ وصلها نحو مليون لاجئ سوري من جهة، ومن جهة أخرى طالتها هجمات إرهابية تبنّاها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، الذي كان يسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي السورية، متّخذاً من مدينة الرقة شرق البلاد عاصمةً له.

انحسار دور الأوروبيين في سوريا سياسياً وعسكرياً، لم يلغ حضورهم المؤثّر في الجوانب الاقتصادية والمالية، أكان ذلك في صورة العقوبات الأوروبية التي تطال منذ سنوات مئات الشخصيات من مسؤولي النظام ورجال الأعمال المقرّبين منه فضلاً عن عشرات الهيئات والشركات التجارية والمالية والاقتصادية، أو في الشقّ الإنساني والإغاثي حيث تمّ إنفاق مليارات اليوروهات كمعونات إنسانية للاجئين السوريين في دول الجوار وكذلك للنازحين داخلياً (وطبعاً لا تدخل هذه المبالغ في حساب النفقات التي خُصّصت للاجئين السوريين في الدول الأوروبية)، عدا عن تقديم المساعدات المالية والدعم لبعض هيئات المعارضة ولعدد من الهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني السورية.

لكنّ معطيات بدأت تظهر خلال الأسابيع القليلة الماضية توحي بوجود رغبة أوروبيّة في العودة إلى الملفّ السوري بشكل أكثر جدّية على المستويين السياسي والعسكري، بدءاً من مشاركة فرنسا وبريطانيا في الضربة العسكرية التي بادرت إليها واشنطن، فجر السبت ١٤ نيسان (أبريل) ضدّ مواقع وأهداف تابعة للنظام السوري، على خلفية الهجوم الكيماوي الذي نفّذه الأخير ضدّ مدينة دوما في غوطة دمشق الشرقية قبل ذلك بأيام.

ومعلومٌ أنّ المشاركة البريطانية الفرنسية، وتأييد الشركاء الأوروبيين لها، أتى في سياق التصعيد الدبلوماسي الحادّ بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، راعية الأسد، إثر قيام الأخيرة بتسميم الجاسوس الروسي السابق سيرغي سكريبال وابنته في بريطانيا، باستخدام نوع من غاز الأعصاب (وهو سلاح كيماوي)، الأمر الذي اعتبرته لندن هجوما كيماوياً على أراضيها، فكان ذلك من الدوافع الرئيسية وراء الموقف الأوروبي من الضربة. غير أنّ فيها وفي ما تلاها ما يمكن أن يشي بوجود موقف أوروبي مستجدّ حيال سوريا.

العملية من الناحية العسكرية كانت محدودة للغاية، ولم تتناسب مع كثير من التكهّنات التي سبقتها. فهي لم تكن بهدف إسقاط النظام ولا التدخّل في الحرب السورية أو تغيير الوضع الميداني، وإنما فقط من باب إظهار عزم المجتمع الدولي على منع أي استخدام للأسلحة الكيماوية، على نحو ما أكّدت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي. رغم ذلك، فهناك تطوّر نوعي في الموقف الأوروبي كشفت عنه المشاركة. فهذه العملية

العسكرية لم تكن الأولى لبريطانيا أو فرنسا في سوريا على اعتبار أنّهما جزء من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لقتال تنظيم الدولة «داعش»، وثمّة على الأراضي السورية قواعد عسكرية وتواجد لقوات فرنسية وبريطانية. لكنّها المرة الأولى التي تشارك فيها الدولتان في استهداف مواقع للنظام السوري. والأهمّ أنّ هناك إجماعاً أوروبياً عبّر عنه وزراء خارجية الاتحاد في اجتماعهم المنعقد يوم الإثنين ١٦ نيسان (أبريل) في لوكسمبورغ، أي بعد يومين من الضربة، حول ضرورة إحياء العملية السياسية لإنهاء الصراع الدائر في سوريا وأن «زخم المرحلة الحالية يجب استخدامه لإحياء العملية الهادفة إلى إيجاد حلّ سياسي للنزاع السوري».

لعلّ من نتائج هذا «الزخم» تأكيد الاتحاد الأوروبي مجدداً في مؤتمر بروكسل الثاني حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة (في ٢٤ و٢٥ نيسان (ابريل) دعمه الحلّ السياسي.

بحسب ما نشرته «بعثة الاتحاد الأوروبي لدى سوريا» على موقعها الرسمي، فإنّ المؤتمر الذي يعقد برئاسة كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وبمشاركة أكثر من خمسة وثمانين وفداً من المجتمع الدولي بما في ذلك الفاعلون الإقليميون، **يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف: أوّلها** إعادة تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي والدعم الدولي لحلّ سياسيّ للصراع في سوريا، وذلك بتمتين الدعم العالمي للجهود الرّامية إلى التوصّل إلى حلّ سياسي في إطار المحادثات السورية- السورية برعاية الأمم المتحدة في جنيف. **ثانيها** تعزيز الدعم وتحسين الشروط لإتاحة استجابة دولية مبدئية للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الصراع. **والهدف الثالث** هو الحفاظ على دور دولي فاعل في تسليم المساعدات إلى الشعب السوري داخل سوريا وفي بلدان الجوار.

وبحسب المعلومات المتداولة، استبق الاتحاد الأوروبي المؤتمر بإجراء حوارات ومشاورات مع أكثر من مئة منظمة غير حكومية من المنظمات العاملة في سوريا ولبنان والأردن وتركيا، لمعرفة آرائهم بشأن مواضيع المؤتمر والتحدّيات الأساسية المحتملة ومسائل تخصّ العلاقة بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. غير أنّ ما يجب ألّا يكون غائباً عن المؤتمرين أنّ تحقيق الأهداف المشار إليها يقتضي انخراطاً أوروبيا أكثر وضوحاً وفاعلية على مختلف المستويات، الدبلوماسية والسياسية وحتى العسكرية.

> كاد اهتمام الأوروبيين بالملفّ السوري أن يقتصر على عنوانين أساسيين هما «أزمة اللاجئين» و«الإرهاب»، بعدما انتقل هذان الموضوعان، بما هما من تفاعلات ونتائج الصراع في سوريا، إلى داخل البلدان الأوروبية نفسها

يدرك الأوروبيون جيداً ما للجغرافيا من تأثير في الاقتصاد والسياسة، وعلاقة أوروبا مع الشرق الأوسط ليست استثناءً في هذا. فالقرب النسبي جعل من تلك المنطقة عمقاً حيوياً هامّاً فيما يتعلّق بالمصالح الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة بخاصّة، وكذلك على الصعيد الأمنيّ في ظل تزايد المخاطر والتهديدات الإرهابية في عالم ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، فضلاً عن التعامل مع مسألة تدفّق المهاجرين عبر البحر المتوسط. كل ذلك من شأنه أن يجعل من الحفاظ على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، وسوريا في موقع القلب منه، هدفاً إستراتيجياً للاتحاد الأوروبي. لكن يبقى السؤال: هل سيسمح «اللاعبون» الآخرون للأوروبيين بتحقيق هذا الهدف؟

عدسة: سلطان سلطان - كرسي التعذيب زمن تنظيم الدولة (داعش) - منبج/ حلب

عدسة: جيان حاج يوسف - ريف عامودا

عدسة: دليل سليمان - امرأة من نازحي الرقة - مخيم عين عيسى

عدسة: حبيب زافي - ٨آذار يوم عيد المرآة/ قرية مزگفتي التابعة لمدينة تربسبية

القانون ١٠ نار جهنّم بمفردات عقاريّة

– عقارات المعارضين والمفقودين والمهاجرين في مهبّ النظام السوري

– معارضون: يحرم الناس من حقوقهم ويحتاج مرحلة استقرار

– موالون: جزء من تشريعات إعادة الإعمار

– الغوطة الشرقيّة والمخيّم أولى المناطق التنظيميّة المتوقّعة

نضال يوسف

انقسم السوريون مرّة جديدة، اختلفوا على تفسير القانون ١٠، الصادر في ٢ نيسان العام الجاري، الذي يسمح بإحداث مناطق تنظيمية جديدة في الوحدات الإدارية. إذ رأى فيه معارضون تحدّثت إليهم مجلّة (صُوَر) محاولة حثيثة لانتزاع الملكيات العقارية من المعارضين والمهاجرين والمفقودين والسجناء، مطلقين تحذيرات من إجراءات النظام غير البريئة. فيما وجد فيه الموالون، خطوة باتجاه معالجة العشوائيات التي كانت سبباً في ظهور الاحتجاجات، وإعادة بناء ما دمّرته الحرب، وفق تخطيط عمرانيّ معاصر.

وإذ أيقظ هذا القانون تخوّفات المعارضين، وعزّز قناعاتهم، وجد فيه الموالون تشريعاً مهمّاً لمرحلة إعادة الإعمار، فتراشق الجانبان بالكلمات، دفاعاً عن مواقفهم. وكما عاش السوريون منذ ٢٠١١ على طرفي نقيض، أتى القانون ١٠ ليعمّق الفجوة، ويدقّ ناقوس الخطر، فهل سيفتح هذا القانون نار جهنّم مرّة ثانية بين السوريين؟

شكوك رغم التوافق

أصدر بشار الأسد القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، الذي كان مجلس الشعب أقره في ١٩ آذار الماضي، وبمصادقة الأسد عليه بمرسوم أصبح القانون نافذاً، ويتيح إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر، ضمن المخطّط التنظيمي العام للوحدات الإدارية المعرّفة بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١، استناداً إلى دراسات ومخطّطات عامّة وتفصيلية مصدّقة، وإلى دراسة جدوى اقتصادية معتمدة، وذلك بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلّية والبيئة.

شمل القانون تعديل ٢٩ مادّة من موادّ المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢، **الذي قضى بإحداث منطقتين تنظيميّتين في دمشق: الأولى:** تشمل بساتين خلف الرازي وأجزاء من المزّة وكفرسوسة وستقام عليها مدينة ماروتا، **الثانية:** تمتدّ إلى جنوبي المتحلّق الجنوبي وصولاً إلى القدم والعسالي وشارع الـ٣٠ وستقام عليها مدينة باسيليا.

وفي الوقت الذي يتّفق معارضو القانون ١٠ ومؤيّدوه على أنه قانون صِيغ كما القوانين الحضارية، سجّل المعارضون تحفّظات قوية عليه، وشكّكوا بإمكانية تطبيقه بشفافية، وحذّروا من الممارسات الخاطئة التي يتوقّعونها عند تطبيقه، وهو ما يؤدّي إلى حرمان المواطنين من حقوقهم العقارية. على حين وجد وزير الإدارة المحلية والبيئة في حكومة النظام حسين مخلوف، أن هذا القانون سيقدّم المنفعة المادّية لكل شخص يقطن في المنطقة التي سيشملها، وسيطبّق بكل المحافظات، ويضع حدّاً للتجاوزات. بينما وصفه عدد من أعضاء مجلس الشعب بأنه قانون حضاري.

غير صالح لهذه المرحلة

يرى المحامي سامي كيالي أن القانون ١٠، هو حلقة جديدة في مسلسل نزع حقوق المواطنين الذين خرجوا بمظاهرات ضد النظام السوري، والثائرين عليه، والرافضين له. ويبيّن لـ«صُوَر» أن موادّ القانون تبدو للوهلة الأولى أنها تصبّ في مصلحة المواطن، كما يريد البعض تسويقه، وتتجنّب العبارات الفضفاضة المعتادة التي تسمح للّجان بالتفسير، ما يؤدّي إلى حرفها عن مسارها، لكن في دراسة موادّ القانون يتّضح لنا أنه قانون لا يصلح لهذه المرحلة الخطيرة التي تعيشها سوريا، ولا يمكن أن يطبّق بعدالة وشفافية، وبما يؤدّي إلى إعطاء الناس حقوقها.

ويوضح كيالي أن أبرز نقاط الضعف في هذا القانون، ما يتعلّق بإثبات المُلكيّة، متسائلاً: «**هل يمكن لشخص مطلوب أمنياً، أو أنه في عداد المفقودين أن يثبت مُلكيّته؟** من المعلوم أن إثبات المُلكيّة ـ بحسب المحامي كيالي ـ يحتاج تعاملاً مع السلطة الحاكمة ومؤسّساتها، وهي هنا حكومة النظام، فمن يمكن له أن يحصل على الموافقات المطلوبة لا سيّما الأمنية منها لإثبات وتوثيق مُلكيّته؟ هذا ضرب من الخيال، ولايمكن الوثوق باللجان والجهات التي ستعالج هذا الملفّ.

وينتقد كيالي المهلة الزمنية القصيرة المتاحة لإثبات المُلكيّة والتي تمتدّ على مدار شهر واحد فقط، عقب إحداث المنطقة التنظيمية. ويرى فيها محاولة جادّة من النظام السوري لحرمان فئات كثيرة تقف ضده، ورافضة له، لحرمانها من حقوقها، ويسعى لوضعها أمام خيارين مريرين، إمّا أن تنصاع لإرادته، وتقف بصفّه، وإمّا حرمانها من حقوقها.

ويقول كيالي: «**إن القانون ١٠ سياسي بامتياز، وإذا أردنا إنصافه فهو يحتاج إلى كوادر ومؤسّسات وجهات حكومية لاتوجد لديها مواقف مسبقة من الآخرين، ولاتحاسبهم على آرائهم السياسية**». ويضيف: «**إن التجربة السابقة علّمتنا أنه يمكن أن يحدث التزوير ببساطة، وثمّة جهات رسمية ترعى ذلك، وتشجّع عليه، ولاسيّما المؤسّسات الأمنية التي تتحكّم بمصير الناس، وتملي على القضاء والجهات الحكومية ماتريده. ويدلّل على رأيه بأن الكثير من القضايا والدعاوى موجودة أمام القضاء وتتعلّق بتزوير ملكيّات في المناطق التي يسيطر عليها النظام**».

نوايا مبيّتة

الانتقادات الشديدة التي وجّهها المعارضون للقانون ١٠، تستند في مضمونها إلى عدم الثقة بالنظام ومؤسّساته، والتشكيك بنواياه ورغباته، وإلى تخوّفهم ممّا يسمّونه مخطّطات النظام الرامية إلى إحداث تغيير جوهري في التوزّع الديمغرافي للسكان، كما جرى في حماة مطلع ثمانينات القرن الماضي، إذ وُزِّع السكان وفقاً لرغبة النظام بناء على القاعدة الطائفية.

ويرى الناشط الحقوقيّ سلمان الآغا أن التحذيرات التي أُطلقت في بداية الحرب والمتمثّلة في احتفاظ كل شخص بوثائق ملكيّته العقارية، إضافة إلى صُوَر فوتغرافية، حان وقت استخدامها، مادام النظام أعلن نواياه المبيّتة بهذا القانون الذي سيخلق الكثير من المشكلات. ويؤكّد الآغا أن تفاصيل تطبيق القانون معقّدة، وتثير السخط، نظراً للبيروقراطية والروتين والفساد، إضافة إلى استحواذ المؤسّسة الأمنية على كل مفاصل الدولة، وهذا يعني أن كل شخص يجب أن يحصل على موافقة الجهات الأمنية لإثبات ملكيّته، وهو ما يتعذّر الحصول عليه بالنسبة للمناوئين للنظام.

ويحذّر الناشط الآغا من ضياع حقوق ملايين السوريين المهجّرين واللاجئين، الذين لاتسمح لهم ظروفهم بالعودة وتثبيت حقوقهم وملكيّاتهم. ويتابع: «**إن النصّ القانوني يتيح للأصول من الدرجة الرابعة تثبيت الحقّ، لكن هذا لن ينفع، نظراً لخصوصية المجتمع السوري الذي اتّخذ مواقف جماعية ضد النظام، ولطبيعة النظام بحدّ ذاته الرافضة لكل من عارضه**».

مكاسب للنظام

يرى المحامي كيالي أنه لاتوجد ضمانات قضائية لتطبيق القانون بالشكل المطلوب كما تنص مواده، حسب إجراءات التقاضي وإثبات المُلكيّة الواردة في نصّ القانون، وهو ما يشكّل إجحافاً بحقوق الناس وتفريطاً بممتلكاتهم، فيما الأصل بالتشريع هو ضمان الحقوق. مدلِّلاً على رأيه بأن توقيت إصدار القانون وشموله كل الوحدات الإداريـة في سوريا أثار الكثير من الأسئلة والتخوّف حول مصير عقارات كل سوري يعارض النظام، أو حتى أولئك المطلوبين لخدمة العلم والرافضين لها، الذين في حال امتلاكهم عقارات مشمولة بالقانون، سيكونون مُرغَمين على تسليم أنفسهم أولاً للنظام قبل إتمام معاملاتهم.

ويرى الناشط الحقوقي الآغا أن هذا القانون يحتاج إلى مرحلة استقرار وأمـان ومحبّة وتشارُك وتوافُق بين السوريين كلّهم، وطيّ صفحة النزاع المريرة، وهو ما يقود إلى وقف الحرب وإنجاز عملية الانتقال السياسي، ورأب الصدع الاجتماعي وردم الفجوة الهائلة بين أفراد المجتمع، إضافة إلى خلق مناخات حكومية تعزّز سلطة المواطن وتقضي على الفساد والتدخّلات الأمنية. ويشير إلى أن فشل

> القانون رقم ١٠ محاولة جادة من النظام السوري لحرمان فئات كثيرة تقف ضده، ورافضة له، لحرمانها من حقوقها، ويسعى لوضعها أمام خيارين مريرين، إما أن تنصاع لارادته، وتقف بصفه، وإما أن حرمانها من حقوقها

مشروع المصالحة الوطنية، نتيجة تطبيقه بالقوة، لن يؤدّي إلى نجاح في تطبيق القانون ١٠، الذي استقاه المشرّع من تجارب سابقة، ووضع في موادّه ما يكفل مصالح النظام بلبوس يصبّ في مصلحة المواطن. ويحدّد الآغا المكاسب التي سيحصل عليها النظام من هذا القانون في ظل غياب المعترضين على أي منطقة تنظيمية جديدة، بتوزيع المكاسب على مواليه، وخلق حراك اقتصادي ظاهري، وإعادة ترتيب التموضُع الديمغرافي للسكان، والضغط على اللاجئين والمهاجرين للعودة الإجبارية بـشروط النظام أو التخلّي عن ممتلكاتهم.

إن هذا القانون من مفردات ما بعد الحرب، وفقاً للناشط الحقوقي الآغا، فالدمار الهائل الذي أصبحت فيه مدن بكاملها أثراً بعد عين، تحتاج إلى قوانين خاصة لإعادة بنائها، كما يرى النظام الذي يعتقد مناصروه أنه أنجز نصراً على الثورة. ويضيف: القوانين الإشكالية تحتاج إلى بيئة ومناخ مناسبين لتطبيقها، وكل المـؤشّرات الآن تؤكّد أن القانون ١٠ يحمل في طيّاته مفاجآت غير سارّة لملايين اللاجئين والمفقودين والنازحين. متوقّعاً أن تبدأ عملية إحـداث المناطق التنظيمية الجديدة تباعاً، في كل محافظة تعرّضت للدمار، بهدف إعادة تشكيل نسيجها المجتمعي من جديد.

وحصلت «صُوَر» على معلومات من مصادر حكومية تابعة للنظام، تؤكّد أن الغوطة الشرقية ومنطقة المخيّم جنوب دمشق، ستكون أولى المناطق التنظيمية التي ستُحدَث بموجب القانون ١٠، وأن الدراسات الأولية أُنجزت بهذا الصدد، وتنتظر حكومة النظام أن تبدأ الخطوات التنفيذية.

إعادة بناء ما دمّرته الحرب

لن ننتظر أكثر، بهذه العبارة أفصح المحامي نور الدين الهادي ردّاً على أسئلة «صُوَر»، مؤكّداً أن الحديث عن توقيت القانون هو محاولة تشكيك في غير محلّها، فضلاً عن كونها بحثاً عن مسوّغات لتأجيل التطبيق، وشروط مسبقة ترمي لكسب الوقت، ووضع العصي في دواليب مرحلة إعادة الإعمار. ويبيّن الهادي أن من يعارضون القانون لم يقدّموا مقترحات مقنعة لتأجيل تنفيذه، أو تعبّر عن قصوره وعدم قدرته على معالجة الواقع التنظيمي الصعب للوحدات الإداريـة، سوى تلطّيهم خلف قناعات مُعلّبة ضد النظام. ووصف الهادي مواد القانون بالواضحة، وهذا باعتراف المعارضين له. ويتابع أن القانون ١٠ يضمن

حقوق الناس، ويتيح الفرصة لهم للخروج من شرنقة العشوائيات التي تفتقر للخدمات، وإعادة بناء ما دمّرته الحرب، كما أنه يشكّل حافزاً لعودة الراغبين إلى حضن الوطن، والمضي قدماً بالمصالحة الوطنية والتسويات التي أثمرت الكثير من المنجزات، حقناً للدماء والعودة إلى جادّة الصواب.

واعتبر الهادي أن النظام لايحتاج إلى قوانين ليبسط سيطرته على الأرض، فهناك قوة يملكها وتتيح له ذلك، أي الجيش الذي أعاد العديد من المناطق لسيطرته. ويضيف: «**إن النظام الذي يُعدّ الممثّل الشرعي الوحيد للشعب السوري، يريد من القانون بناءً عمرانياً متماسكاً ومتيناً يرضخ للاعتبارات الوطنية، وإن ما يزعمه البعض من إعـادة تـوزّع ديمغرافي بات كلاماً في غير محلّه، مادامت الفرصة متاحة لكل شخص أن يعود إلى مدينته أو حيّه وبيته**».

ويقلّل الهادي من طروحات المعارضين بأن النظام يريد الاستحواذ على أملاك الناس، موضحاً أنه لو أراد ذلك لاتّبع طرقاً أخرى، ومنها ما يمكن أن يفعله بالخفاء ودون ضجيج إعلامي من خلال المصالح العقارية، بنقل الملكيّات، بينما في الحقيقة إن المؤسّسات السورية تريد ممارسة دورها، وإعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي. مفنّداً كل الطرق التي أتاحها القانون التي تضمن للمواطن حقّه، دون نقصان، أو ابتزاز، مع وجود خيارات كثيرة أمامه لإثبات ذلك.

نَفَق جديد

يضمن الدستور السوري حقّ المُلكيّة، ويصون المُلكيّة الخاصة، إلا أن قضية إثبات المُلكيّة هي النفق الجديد الذي سيدخل فيه السوريون الذين تعرّضت ممتلكاتهم إلى الدمار، ولم تَعد هناك معالم وآثار تدلّ على وجودها السابق سوى ذكريات أصحابها. **وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن أيضاً المُلكيّة وفقا للمادّة ١٧ منه، التي تنصّ على:**

١ ـ لكل فـرد حـقّ في التملُّك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

٢ ـ لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسّفاً.

فإن هذه المـادّة غير كافية، لأن إجـراءات التطبيق وضـمانـات المـادّة، قـد لاتؤخذ بالحسبان، وربما تكون كغيرها من القوانين الدولية التي يطاح بها عند الحاجة، فيما الأنظمة الحاكمة تضرب بعرض الحائط بكل القوانين عندما لا ترى مصلحة لها في هذه القوانين.

ويتّفق الاجتهاد التشريعي، أن أحد أبرز عناصر قوة القوانين هي في توقيت إصدارها، وهذه النقطة تلعب دوراً مهمّاً في معرفة الهدف من التشريع. والواضح أن إحداث منطقة تنظيمية جديدة في أي مخطّط تنظيمي، خاصة في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية، وأعـمال قتالية، وتبادل السيطرة عليها، سيؤدّي إلى مشكلات عميقة لجهة إثبات المُلكيّة، مادامت عملية الانتقال السياسي مجمّدة.

التوقيت الخاطىء

ما المطلوب الآن؟ هل يمضي السوريون قُدُماً في تطبيق هذه القانون وإحـداث مناطق تنظيمية جديدة؟ أم هم بحاجة لتهيئة المناخات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تكفل حقّ المواطن، وتصون ممتلكاته؟ يؤكّد المحامي عبد الهادي أن تلبية احتياجات الناس العمرانية والمعيشية لايمكن تأجيلها، نزولاً عند رغبة من يقطنون خارج البلاد، وينتظرون أن تضع الحرب أوزارها للعودة. ويضيف أن الذين دفعوا ثمناً كبيراً وتحمّلوا ويلات الحرب، يحتاجون من دولتهم أيضاً السرعة في البتّ بمثل هذه القضايا، وإطلاق عجلة تنموية تضمن لهم حياة كريمة، وتصون لهم حقوقهم. فيما يؤكّد المحامي كيالي أن التوقيت الخاطىء في التنفيذ سينجم عنه كوارث كبيرة، وسيضيّع حقوق الناس الذين لايستطيعون العودة الآن لتثبيت مُلكيّاتهم في حال أحدث النظام منطقة تنظيمية جديدة في موطنهم الأصلي، والغالبية الساحقة منهم لا تستطيع توكيل أحد من أجل إثبات المُلكيّة.

ويقترح كيالي مادامت أجهزة النظام تريد الخير للناس فلتنتظر قليلاً، وتهيّء مناخات تسمح للناس بالعودة لمناطقهم بكرامة، ومن ثم تبدأ عملية تطبيق القانون حسب الحاجة. ومن البدائل التي اقترحها الناشط الحقوقي الآغا، قيام النظام بتثبيت المُلكيّة في المناطق المدمّرة كلها، أو التي تعرّضت للأعمال القتالية، قبل إحداث المناطق التنظيمية الجديدة، بما يصون حقّ الناس. ويختم: عقب الانتهاء من هذه المهمّة الكبيرة، يبدأ بالتفكير بإحداث مناطق تنظيمية جديدة ضمن المخطّطات التنظيمية.

رَدْم الفجوة

تفوح من القانون ١٠، نفحة انتصار كما يرى الموالون، ورائحة خسارة برأي المعارضين. والواضح أن فجوة عميقة، تفصل الجانبين، ويتمترس كل فريق خلف موقفه بعناد. لكن هذا القانون الضروري باعتراف الجميع، يفصله عن التسييس، البحث عن التوقيت الصحيح للتطبيق، وعبور سوريا مرحلة الانتقال السياسي المنشودة.

انتشار حراقات النفط في إدلب يخلف كوارثاً للإنسان والبيئة

هاديا منصور

نقلت أم محمد طفلها محمد(٣سنوات) إلى إحدى المشافي الميدانية في ادلب نتيجة إصابته باتهاب مزمن في رئتيه وذلك بسبب تأثره برائحة حراقات النفط الخام التي يستخدمها بعض التجار بإدلب لتأمين مادة المازوت والبنزين والكاز.حيث تشكو حالة ابنها قائلة: «لم نكن نعرف أن عمليات تكرير النفط البدائي قد يودي بحياة أبنائنا».

انتشرت حراقات النفط البدائية في إدلب وريفها بشكل كبير، نتيجة الحاجة الملحة للحصول على مشتقات النفط، غير أن الظاهرة عكست سلبيات فاقت إيجابياتها تمثلت بضرر كبير طال البشر والشجر والحيوان، سيما وأنها انتشرت داخل المناطق والمدن والأحياء السكنية.

عن سبب انتشار هذه الحراقات وطريقة عملها يتحدث محمد الخالد (٣٩ عاماً)مهندس بترول من ريف إدلب لـ«صُوَر» قائلاً **«منذ أواخر (٢٠١١) لمسنا ماقام به النظام من محاصرة للمناطق المعارضة له، وقطع كل مقومات الحياة عنها بسبب ثورتها عليه، فبدأ بقطع المواد النفطية ومشتقاتها بما في ذلك الغاز المنزلي، ولكن**

الحاجة الملحة دفعت الأهالي في إدلب إلى البحث عن البديل، فلم يجدوا بديلاً في البداية، وعندها راحوا يزيلون الغطاء النباتي في منطقتهم للاستفادة منه في التدفئة وفي الحياة اليومية» ويضيف الخالد أنه ومع تقدم الثورة تمت السيطرة على بعض الآبار النفطية فحصل الناس على النفط الخام، وهذا النفط الخام أو ما يسمى الفيول راح الأهـالي يستخدمونه في البداية بـدون أي عمليات تكرير، وبعدها بدأت فكرة إنشاء حراقات بدائية بسيطة جداً تعتمد على تسخين المادة وتبريدها وفصلها عن بعضها، حيث كانت تعمل هذه الحراقات من خلال تشغيل نار في حفرة تحت الحلة بواسطة دواليب أو فيول أو خشب، فتصدر هذه الحراقات روائح كريهة وغازات سامة، إلا أنه تم تحديث هذه الحراقات في الآونة الأخيرة إلى حراقات كهربائية بحيث تكون النار داخلية وهناك شديرات من أجل الروائح وبركة ماء مليئة وجهاز غاز من أجل حرق الغاز الناتج عن عملية الحرق، وكانت هذه الحراقات تعمل بنظام معين بحيث يتم أولاً فرز مادة البنزين ثم الكاز ثم المازوت ثم الشحم، ويشير الخالد إلى عمليات تكرير بعض المواد البلاستيكية أيضاً للحصول على المواد النفطية التي اعتمدها عدد من بائعي المحروقات.

عماد الحصرم (٤٨ عاما) عضو المجلس المحلي في معرة النعسان تحدث لـ«صُوَر» عن الوجود الكبير لهذه الحراقات في منطقته قائلاً **«يوجد لدينا العديد من الحراقات في المنطقة حتى زاد عددها عن (١٥٠) محطة تكرير في الآونة الأخيرةوكل محطة من هذه المحطات كانت تحتاج لعدد كبير من العاملين، كعمال النظافة وعـمال الحرق، إضافة إلى عمال آخرين فكان هناك ما يقارب (١٥٠٠) عائلة مستفيدة من العمل في هذه الحراقات، وكل محطة من هذه المحطات يوجد فيها ٥ شركاء على الأقل، ويعود سبب انتشار هذه التجارة في معرة النعسان إلى النشاط الكبير للأهالي للحصول على المواد النفطية».**

أما عن الحالات والمشاكل الصحية الناجمة عن الحراقات في المنطقة فقد تطرق إليها الطبيب سعيد الخطيب (٤٥ عاماً) أخصائي بالأمراض الداخلية قائلاً: «**رصدنا زيادة حالات الربو التحسسي لدى الأطفال في إدلب منذ (٢٠١١) حيث تراوحت نسبته آنذاك ما بين ٢-٣٪ لدى الأطفال والكبار في السن، وفي عام (٢٠١٢) تراوحت مابين ١٠إلى١٥٪، وبعد دخول هذه الحراقات إلى البلد وانتشارها الكبير رصدنا ارتفاعاً تدريجياً ومضطرباً لدى حالات المرضى من جراء استنشاق الغازات السامة الناتجة عن حرق المواد النفطية، وفي عام (٢٠١٣) أصبحت النسبة فوق ٢٠٪ وهي نسبة مخيفة جداً حتى أنه تكونت حالات من الربو المعند الذي يحتاج إلى جلسات رذاذ مضاعفة وإعطاء الأوكسجين للمصاب»** ويؤكد الطبيب الخطيب أن المواد الناتجة عن الحرق محسسة ومخرشة للقصبات، كما تزايدت هذه الحالات بشكل كبير لدى عمال الحراقات والأطفال وكبار السن والنساء الحوامل، وفي عام (٢٠١٤) ازدادت نسبة الإصابة بهذه الأمراض لتشمل الشباب أيضاً.

كما أوضـح الخطيب بـأن الـغـازات التي تنبعث عن هذه الحراقات هي غاز أول أكسيد الكربون وهو غاز سام يرتبط مع هيلو غلوبين الدم ومع الخضاب ليؤدي إلى تسمم أعراضه صداع وميل إلى النعاس، واذا تعرض الشخص لمدة نصف ساعة متواصلة لهذا الغاز قد يؤدي إلى الغيبوبة ومن ثم إلى الموت المفاجئ. وكذلك ينتج أثناء الغلي غاز كبريت الهيدروجين، هذا الغاز رائحته كرائحة صفار البيض الفاسد ونتيجة التعرض له لمدة دقيقتين أو ثلاث دقائق ينعدم الإحساس لأنه يرتبط عن طريق النواقل العصبية مع حاسة الشم، فيفقد المصاب حاسة الشم، ويرتبط أيضاً مع الخلايا الدموية وينتقل إلى الخلايا العصبية في الدماغ فيؤدي إلى تثبيط أنزيم هام في الخلايا العصبية هو أنزيم سايتوكروم فيؤدي إلى تثبيط عمل الخلايا العصبيةوالوفاة.

وعن الحراقات وأثرها على المواطن والبيئة

في إدلب صرح حسين العلي (٥٥ عاماً) مدير النقل لـ«صُوَر» بأنه في العامين الماضيين فقد البنزين ذو المواصفات السورية المصنع في سوريا نهائياً ليستبدل ببنزين ناتج عن صناعة محلية يدوية بواسطة الحراقات المنتشرة والذي يؤدي في معظم حالات استعماله إلى تعطيل محركات السيارات وإنهاكها، فضلاً على أن هذه المحروقات تباع في محطات الوقود من دون أي رقابة تذكر، فسعر الليتر الواحد من البنزين يصل اليوم إلى ٤٠٠ ليرة سورية، إضافة إلى ما تحدثه مخلفات الحراقات على المواطنين، حيث تنتشر السحب الدخانية السوداء في سماء إدلب وريفها وذلك بسبب استخدام مخلفات النفط الخام في عمليات الحرق للخزانات التي تفرز المواد البترولية حيث ينتج عن هذه العملية انتشار السحب الدخانية المترافقة بإشعاعات وغازات النفط السامة وتلوث الهواء ووجه التربة والأرض بمساحات واسعة جداً.

> في عام (٢٠١٣) أصبحت نسبة المصابين بالربو التحسسي فوق ٢٠٪ وهي نسبة مخيفة جداً حتى أنه تكونت حالات من الربو المعند الذي يحتاج إلى جلسات رذاذ مضاعفة وإعطاء الأوكسجين للمصاب

وفي تفاصيل أكثر عن مدى ضرر هذه الحراقات على صحة المواطنين حدثنا الطبيب الدكتور خالد السعيد (٤٣ عاماً) مدير الصحة في إدلب قائلاً: «**لمسنا تزايداً ملحوظاً في أعداد مراجعي المشافي الوطنية والنقاط والمراكز الصحية من الذين يعانون أمراضاً تنفسية حادة ومزمنة ناجمة عن التعرض لهذه الغازات المنبعثة، حيث تظهر مقارنة الإحصاءات الطبية لمرضى الجهاز التنفسي تضاعف أعداد المرضى**» وينوه مدير الصحة إلى أن مواد النفط الخام تضم غازات مخرشة وخانقة وسامة إضافة إلى الأبخرة والمذيبات حيث ينتج عن التعرض لهذه الغازات تأثير في الدم والدورة الدموية وحدوث ارتفاع الضغط الشرياني وتصلب الشرايين وتناقص تدفق الدم إلى القلب وحدوث سرطان الدم كما يؤثر في النمو لدى الأطفال حيث تظهر الاضطرابات النفسية والسلوكية ويـؤدي إلى حدوث تشوهات خلقية وانخفاض في وزن الولادة.

سليمان الحسن (٣٥ عاماً) أحد أهالي معرة النعسان يتحدث عن مأساته مع هذه الحراقات لـ«صُوَر» قائلاً: «**إننا لانستطيع استنشاق الهواء النقي وخاصة ليلاً، ويعاني جميع أفراد عائلتي من صعوبة في التنفس، وهناك حالات اختناق أيضاً**».

هذا ولم يقتصر ضرر هذه الحراقات على البشر فقط بل تعداه ليشمل النبات أيضا بحسب الحسن، الذي يشكو من أن هناك العديد من الأشجار في مزرعته تعرضت بسبب الـغـازات الناتجة عن الحراقات لتساقط أوراقها وثمارها، ومن ثم يباسها وموتها، بسبب تجرثم الهواء تزامنا مع زيادة نسبة وجود هذه الحراقات في الآونة الأخيرة.

وهكذا فالحراقات ومخلفاتها تركت لدى المواطن حسرة طويلة من غلاء وأعطال وأمراض وموت وحتى هذه اللحظة ما تزال منطقة إدلب وريفها تقع بين خيارين أحلاهما مـر، **الأول** حاجة المنطقة إلى المشتقات النفطية **والثاني** افتقارها إلى المعدات التقنية والوسائل التي تمنع انتشار الغازات السامة والأمـراض التي تصيب البشر والشجر من خطر هذه الحراقات.

عن الشّطَحات والفراغ

نارت عبد الكريم

أُلصق نعت «الشّطَحات» بأقوال البَسطامي، وسواه من متصوّفة، وكان طيّب الحظّ فلم تُلصَق إلى وتد أطرافُه، ويُعلّق رأسُه كما حصل مع الحلاج. أمّا أقوال العلماء والمفكرين فقد أُلصق بها نعت «الحقائق والمسلّمات». رغم أنَّ العلم الحديث لا يختلف كثيراً عن الدين وعن السحر، فهو أيضاً يقول بالانفصال ويأخذ بالظواهر. إنَّ نتاجنا العلمي مشتقّ من مقدّمة أساسية تقول بوجود انفصال بين الباحث وموضوع بحثه، كما نتاجنا الديني الذي يقوم على مقدّمة راسخة تقول بوجود انفصال بين العابد والمعبود، وفي السحر كذلك هنالك انفصال بين الروح والبدن.

هذا البدن، بأبصارنا، نراه صلباً ومتماسكاً كما كل الأشياء من حولنا، ولكننا باستخدام أجهزة المجهر الحديثة نرى الخواء والحركة في كل شيء من حولنا، فما الذي يملأ المسافة العظيمة في ذرة الهيدروجين بين النواة من جهة والإلكترون اليتيم الذي يدور حولها من جهة أخرى، وكذلك ينسحب السؤال نفسه عن المساحات الشاسعة بين الكواكب والنجوم؟ وماذا عن الفراغ الذي لا يهتمّ به أحد، وماذا لو كان هو الأصل وكل ما عداه هباء؟

ما مصير نازحي ٢٢ قرية إيزيدية تابعة لعفرين؟

حسين زيدو

يتمركز الإيزيديون في الشمال السوري عامة، وفي عفرين يقطن غالبيتهم بمحاذاة الحدود التركية في القرى الواقعة في شمالي المدينة، ونزح سكان هذا القرى من ديارهم أسوة ببقية سكان مناطق عفرين، بفعل الحرب التي دارت رحاها ما بين الجيش التركي المهاجِم وبعضٍ من فصائل المعارضة السورية المتحالفة معها من جهة، ووحدات حماية الشعب وبعض من فصائل قوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، وكان من نتائج هذه الحرب التي دامت ٥٨ يوما، نزوح مئات الآلاف من الناس من بينهم سكان ٢٢ قرية إيزيدية، وسط مخاوف على حياتهم وخاصة أنّ الإيزيديين يحملون في وجدانهم وذاكرتهم تاريخا من الهجرة المتكرّرة بسبب الحروب على أماكن سكناهم.

مخاوف النازحين الإيزيديين

يراود النازحين الإيزيديين مخاوف عدة جراء النزوح من أماكنهم بفعل الحرب، من أهمّها الخوف على ممتلكاتهم وعدم القدرة على العودة والتخوّف من محاسبتهم على أساس دينيّ، حيث يعتبرون أنفسهم غير مرغوب بهم لدى الفصائل ذات التوجّه الإسلامي.

نزح الإيزيدون من أبناء القرى في ريف مدينة عفرين ومن سكان المدينة نحو مناطق الشهباء، وتابع بعضهم - وهم قلّة - إلى مدن الجزيرة السورية، والتجأوا إلى أقاربهم أو توزّعوا في بيوت استأجروها بغية السكن، إذ يقول رئيس «البيت الإيزيدي» في الجزيرة، إلياس سيدو (٤٥ عاما) لـ«صُوَر»:

«نزح الإيزيديون من ٢٢ قرية تابعة لعفرين، حيث يصل تعداد سكان تلك القرى إلى حوالي ٢٥ ألف شخص، ونزح الإيزيديين من منطقة عفرين إلى منطقة الشهباء، وقلة منهم التجأ إلى مدن الجزيرة، وهم ١٥ عائلة فقط».

يعتبر الإيزيديون الهجوم التركي مع حلفائه من فصائل المعارضة ذات الطابع الإسلامي على مناطقهم أكثر خطورة عليهم من بقية سكّان عفرين، لأنّ أبناء الديانة الإيزيدية تعرّضوا من قبل لتجربة قاسية في منطقة سنجار/شنكال، إبان هجوم تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» على مناطقهم ومركزهم ومزارهم المقدّس «بيت لالش» في آب ٢٠١٤، حيث بلغ مجمل الضحايا حينها ٧٤٠٠ شخص، ومازال مصير الكثير من النساء والأطفال الإيزيديين خافياً ومجهولاً، وذلك في إحصاء وثّقه الباحث الإيزيدي داوود مراد ختاري نشره موقع إيزدينا.

الباحث حسو امريكو

عدولة محمود صفت

الياس سيدو

العودة بضمانات دولية

على الرغم من إبـرام العديد من الاتفاقيات وعقد المؤتمرات والاجتماعات حول إيجاد مناطق خفض التوتر بضمانات دولية إلا أنّ واقع الحال يشير إلى تزايد وتيرة المخاوف لدى السكان عامة جرّاء تزايد العمليات العسكرية.

وبالرغم من الاختلاف ما بين هجومي عفرين وشنكال من حيث الجهة المهاجِمة وتسمياتها، لكن التجربة الأليمة التي عاشها الإيزيديون في سنجار ولدت مخاوف كبيرة لدى إيزيديي عفرين من العودة والاستقرار في قراهم ومنازلهم، وبهذا الصدد تقول امرأة إيزيدية نازحة من قرية قسطل جندو التابعة لمدينة عفرين وهي؛ عدولة محمود (٥٥عاما) لـ«صُوَر»: «**نريد العودة إلى ديارنا بضمانات دولية، كي لا نتعرّض للأذى**».

مخاوف أبناء الديانة الإيزيدية من التعرّض للأذى ناجمة عن هجمات وأحداث ومعارك في التاريخ الإيزيدي، حيث يتناقل كبار السنّ منهم قصصا قديمة حول ما تعرّضوا له من حالات إبادة وتهجير بسبب قوميتهم أو دينهم، ويقول حسو أُمُريكو (باحث إيزيدي) عن المخاوف التي تراود الإيزيدين من العودة: «**الآن تردنا أنباء بأنّ هناك من يضع علامة مميّزة على باب منزل كلّ إيزيدي في مدينة عفرين، لذلك نطالب العودة بضمانات دولية**».

وعلى الرغم من نشر الدولة التركية بيانات أشارت فيها على أنّ العملية تجري وفق القانون الدولي، حيث أكدت في بيان نشرت وكالة الأناضول جزءا منه، إلا أنّ إلياس سيدو (رئيس «البيت الإيزيدي» في الجزيرة) يفيد بوصول معلومات إليه بتدمير ١٢ مزارا عائدا للديانة الإيزيدية في منطقة عفرين.

خوف أبناء الديانة الإيزيدية من العودة إلى منازلهم وقراهم في منطقة عفرين، بعد أن نزحوا إلى أماكن أخرى، يشكّل خطرا على الأقليات العرقية والإثنية ومخاوف من اجتثاثها من مكانها الأصيل في سوريا، كما الآشوريون الذين هاجر معظمهم من ٣٤ قرية على ضفاف الخابور، وينتج ذلك قتل التنوع العرقي والإثني فيها، ما يخلق ضغينة خفيّة، قد يتسبّب لاحقا في تصعيد الوضع من جديد، وهذا ما يوجب على العالم أن يتحرّك في حثّ تركيا على تأمين حياة الإيزيديين وتبديد مخاوفهم إذا ما عادوا إلى منازلهم وقراهم في عفرين، وعدم ترك مصيرهم للمجهول.

فشل المجتمع الدوليّ في منع استخدام الكيماوي في سوريا

عاصم الزعبي

تعرّضت مدينة دوما، في الغوطة الشرقية لقصف بالغازات السامّة، من قِبل قوات الحكومة السورية، بعد فشل المفاوضات بين القوات الروسية ومقاتلي جيش الإسلام، لخروج مقاتلي الأخير من المدينة، ما أدّى لسقوط عدد كبير من الضحايا بلغ عددهم نحو ١٥٠ شخصاً.

وحسب الدفاع المدني (الخُوَذ البيضاء)، فإنه في مساء السبت ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٨، حصل هجوم أدّى إلى موت عوائل كاملة خنقاً في الأقبية.

تاريخ استخدام السلاح الكيماوي

استُخدم السلاح الكيماوي لأول مـرّة في الحرب العالمية الأولى، حيث تمّ استخدام غاز الخردل، وبعد ذلك استخدم عام ١٩٨٨ في حلبجة العراقية، كما استخدم غاز السارين في هجوم بطوكيو عام ١٩٩٥، من قِبل طائفة تُدعى (أوم).

استخدام السلاح الكيماوي في سوريا

استخدم النظام السوري السلاح الكيماوي بشكل متكرّر بعد ثورة عام ٢٠١١، في مناطق مختلفة من سوريا بغية إخضاع هذه المناطق، استخدم فيها غاز السارين في مناطق محدّدة، بينما استخدم غاز الكلور على نطاق واسع.

كان الاستخدام الأول لغاز السارين في شهر آب/ أغسطس من العام ٢٠١٣، عندما قصفت قـوات النظام، عـدّة بلدات من الغوطة الشرقية، بقذائف وصواريخ تحمل هذا الغاز، ما أدّى لمقتل نحو ١٢٠٠ شخص من المدنيين آنذاك.

بـعـد ذلـك شـنّ الـنـظـام الـسـوري ما لا يـقـلّ عـن ١٤٠ هـجـومـاً بـالـسـلاح الكيماوي على مناطق مختلفة، خلّفت مئات الضحايا، كان أبرزها الهجوم على مدينة خان شيخون يوم ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، والتي أستخدم فيها غاز السارين، حيث قتل العشرات من المدنيين فيها، وكان آخرها الهجوم على مدينة دوما يوم ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

خـرق الحكومة السورية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية

في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، حصل اتفاق روسي – أميركي، رضخ بموجبه النظام السوري لتسليم مخزونه من السلاح الكيماوي إلى منظمة حظر السلاح الكيماوي، من أجل إتلافه، وقالت المنظمة حينها، إن سوريا سلّمتها ١٣٠٠ طن من الأسلحة الكيماوية، وهو ما يمثّل ١٠٠٪ من مخزونها المعلن من هذه الأسلحة، وتمّ إتلافها بشكل كامل في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦.

من جهة ثانية، وفي شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، أعلنت سوريا انضمامها لعضوية معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، أي بعد شهر من الهجوم على الغوطة الشرقية، ما يؤدّي إلى وجوب التزامها بمضمون الاتفاقية، ولكن بعد هذا التاريخ، شهد العالم كله هجمات متكرّرة بالسلاح الكيماوي، شنّها النظام السوري على مناطق المعارضة، وتبيّن بشكل قاطع أنه لم يقم بتسليم كامل مخزونه من هذا السلاح، ما يشكل خرقاً لبنود الاتفاقية التي انضمّت إليها الحكومة السورية بموجب مرسوم تشريعي موقّع من بشار الأسد.

منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، واتفاقية حظر السلاح الكيماوي

وهي هيئة دولية، عهد إليها تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، والتي وقّعت في باريس في العام ١٩٩٣، ودخلت حيّز التنفيذ في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، والتي تحظر صنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية، وتحظر على الموقّعين عليها مساعدة أي دولة أخرى على صنع أو استخدام هذه الأسلحة.

وتشرف المنظمة الدولية على تطبيق هذه الاتفاقية، وخصوصاً تدمير المخزونات.

وتنصّ الفقرة الثانية، من المادّة الأولى من الاتفاقية على أنه» تتعهّد كل دولة طرف بأن تدمّر الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها، أو أن تكون قائمة في أي مكان يخضع لولايتها، أو سيطرتها، وفقاً لأحكام الاتفاقية».

هل يمكن اعتبار استخدام السلاح الكيماوي في سوريا جريمة حرب؟

تعتبر المادة الثامنة من ميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، أن استخدام الغازات أو السوائل أو الأجهزة المحظورة جريمة حرب، **إذا تحقّقت فيها الأركان التالية:**

١: أن يستخدم مرتكب الجريمة غازاً أو مادّة أخرى مماثلة، أو جهازاً آخر مماثلاً.

٢: أن يكون الغاز أو المادة أو الجهاز من النوع الذي يسبّب الموت، أو يلحق ضرراً جسيماً بالصحّة في الأحوال العادية، من جرّاء خصائصه الخانقة أو المسمّمة.

٣: أن يصدر السلوك في سياق نزاع (دولي)، ويكون مقترناً به.

٤: أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

بالنظر إلى الفقرة الثالثة من المادة الثامنة، فإن النزاع يعتبر في سوريا نزاعاً داخلياً، وتصنّفه غالبية دول العالم أنه حرب أهلية، ما يجعل تطبيق هذه المادة على استخدام السلاح الكيماوي في سوريا أمراً صعباً وفق التوصيف الحالي من جهة، ومن جهة ثانية عدم إحالة ملفّ الانتهاكات في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية، الأقدر على تحديد الجريمة إن كانت جريمة حرب أو لا، ما يترك الباب مفتوحاً لمحاكمة مرتكبي هذه الجريمة، أمام محكمة جنائية خاصة، على غرار محاكمة أركان النظام العراقي السابق في جريمة قصف مدينة حلبجة العراقية بالسلاح الكيماوي.

لا بـدّ من تطبيق اتفاقية حظر السلاح الكيماوي لإنقاذ المدنيين

لم تستطع منظمة حظر السلاح الكيماوي حتى الآن، الكشف وبشكل دقيق عن الأسلحة الكيماوية في سوريا، والتخلّص منها نهائياً، ما يمكن اعتبارها فشلاً في الكشف عن إخفاء النظام السوري لقسم من مخزونه من هذه الأسلحة.

وبات من الـضروري، ابتكار طرق ووسائل جديدة لتعزيز الأمن الدولي، وحماية المدنيين بالدرجة الأولى، من خلال إقناع دول العالم بالتوقيع على اتفاقية حظر السلاح الكيماوي، مع فرض قيود صارمة على استخدامها تندرج تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بيان الرعاع

(بيان أدبي وهمي)

موفق مسعود

مقدمة لا بد منها

ـ نحن رعاع العالم الذين لم نكن يوماً كائنات مستقيمة، نعلن أننا نريد ما نريد، وليغدو هذا العالم يشبهنا أكثر.

ـ إن النخب المافوية تبني مشاريعها على أنقاضنا، فيبدو العالم رعاعياً، لكن هذا ملتبساً بشكلٍ ما، وعلينا التوضيح.

ـ إن ما يبدو عليه العالم هو صورة عملاقة تصنعها النخب، صورة ناعمة وشرسة في التهامها لحياتنا وأجسادنا وأفكارنا.

ـ نحن رعاع العالم، حيث تصور الثقافة المعاصرة حياتنا كـ«بعد فني»، ذلك أننا وقود الحرب، وصورها الأكثر إبهاراً ، في السينما والأدب والشعر والإعلام وباقي قطاعات الاستثمار المطروحة في السوق الثقافي العالمي.

عن الحرب

ـ في الحرب، ليس هناك كلامٌ مهم، الكلمات أيضاً تهشلُ هاربةً كقطعان الوعول في حرائق الغابات، ما تصطاده أنيابكم من الكلمات، كائنات بائسة أُجبرت على الانحطاط حتى أصبحت لها رائحة الفرائس المنهوبة بالتعب وحلم الخلاص، كما تهرب عيون أطفالكم من النظر في وجوهكم المسكونة بالحرب.

في الحرب لا ديمقراطية ولا حرية ولا قوانين ولا آخر ولا شيء سوى القتلة والضحايا وسجانوا الكلمات النشيطين كقناصي الأحياء والمدن والضواحي.

ـ لا ثورات تعيش بالحرب.

الثورات التي انتصرت بالسلاح والقتل، هُزمت بالثقافة لحظة انتصارها وبقي السلاح والقتل ضميرها المحبوس الصلب، لم تكن مقاصل الكومونة العظيمة في باريس سوى امتداداً لضمير العظمة الكنسية في القرون الوسطى، ضمير الحرب لا تستطيع أكثر الثورات قوة أن تنتزعهُ من مستقبل أجيالها، لقد عاصر البلاشفة أصحاب الرايات الحمر حربين عالميتين، وقاد ضمير حرب الاستقلال في أميركا العالم إلى جحيم الحروب المتعاقبة ذلك أن الاستقلال الأميركي الملمّع بخطابات الحرية يجثو على جثة وثقافة شعب الهنود الحمر، واستعباد زنوج أفريقيا لأجيال متعاقبة، وكان على اليهود أن ينهضوا بالهولوكست كضمير نهم للإنتقام، وكخلاصة للحرب العالمية الثانية، ليجثم النظام الصهيوني على جريمة تشريد شعب بأكمله واقتلاعه من أرضه وثقافته.

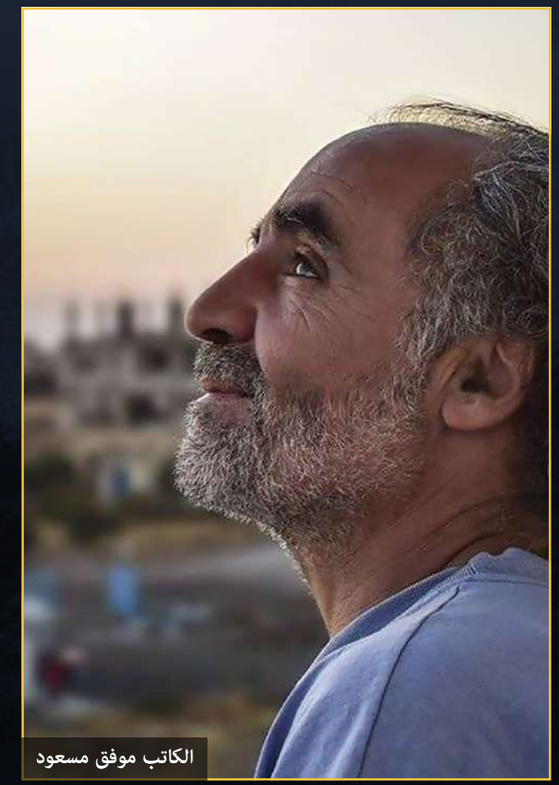

الكاتب موفق مسعود

ـ نحن الرعاع نُسقط عن الكلمات أنفاس الجريمة المستمرة للنخب، ونعلن في أروقة القول، وفي الشرايين اليابسة للمعرفة المعاصرة كأسلاك النحاس، إن الرفض هو المساحة الساحرة في احترام الكلمات الجريحة والمحررة من أنياب النخب، وأنه المقدمة الضرورية لمحاكمة الأفكار السائدة في ثقافة الحرية الملتبسة بالدم وبضمير الحرب.

ـ إن الاستبداد لا يبحر إلا بأشرعة مضيئة، روحه هي الكلمات المأسورة والمنهوبة تلك التي ترصفون جثثها أمام استبداد جديد.

ـ إن حرية العالم وانفلاته من حتمية تاريخه المنكوب بالحتمية، هي الأفق الوحيد لفتح آفاق جديدة أمام الجنس البشري على وجه الأرض للانتماء للحياة، أو إفساح المجال أمام كائنات أخرى كالصراصير أو النوارس أو الثعالب أو الضباع أو الدجاج، لقيادة التفاعل الحيوي على وجه الكوكب.

ـ الدعوة لحرية العقل المعاصر هي أكثر إخلاصاً للحياة من الدعوة للعدالة وتوزيع الثروات ومحاربة الجوع وصناديق الاقتراع. هذه المفردات هي مفاهيم مكبلّة في عالم مشلول وضرورته لاستمرار الشلل. هناك المئات من المنظمات الإنسانية التي تنشط مربوطة ككلب مخلص إلى أجندة الرأسمال الذي يدعمها.

الآلاف من المحطات الفضائية التي تعمم الجهل ومتطلبات الاستهلاك محاصرةً المليارات من الأطفال والرجال والنساء، وتسخدم الإعلام لنهش ثقافات التنوع التي يعيشونها.

يستخدم الفضاء الافتراضي في تحضير القتلة وبرمجة عملهم وسهولة تنفيذ ما يطلب منهم. فقراء البلدان الهامشية محضرون عبر الاستبداد الذي يدفع بعقولهم نحو الانحطاط المناسب كي يكونوا وقوداً للمحارق.

ـ إن مفهوم الحرية بالمعنى المتداول والمعاصر هو نصف الذراع الناقص والمحرك لديمومة الاستبداد، ضد العقل ولتحقيق استلابه بأدواته ويكاد يكون الإستثمار في الحرية والديمقراطية والمفاهيم التابعة في العالم الآن، أشد شراسة وأكثر ربحية عبر التاريخ، ويتجاوز الاستثمار الذي رافق الثورة الصناعية في أوروبا قبل ثلاثمئة عام، وأكثر ربحاً من انتصارات حربين عالميتين.

ـ إن مساءلة القيمة هي مساءلة العقد الإجتماعي الإنساني برمته، ولا بد أن تصل إلى أعماق هذا العقد الملتبس والذي يشهد تطوراً مذهلاً في شكلانية العلاقة مع الأفراد حصراً، لتبدو الضحية فرداً والجلاد فرداً والقاتل فرداً والمقتول فرداً والمجرم فرداً، بينما يُحتكر المجتمع في صورة الشركة، لتكون الجماعة هي شركة تقدم أوراق اعتمادها عبر مساهمتها في إنتاج الحرب.

عن المافيا والوهم

ـ هكذا فإننا نرى بالوضوح عينه الذي للوهم، الوهم العالي للرفض، أن النخب المعاصرة ذات طبيعة مافوية، المافيا هي الشكل المعاصر لتغول رأس المال في الجسد الأرضي وقاطنيه من البشر.

لا يخفى علينا أن مافيات النخب تتموضع في ثنائيات متقابلة هي ضرورة صراعها الوحشي على أرض الشعوب وفي ثقافاتها وتنوعها الساحر، إن التموضع داخل أقطاب الثنائيات في السياسة والفكر والأدب والفن، هي الضرورة الأولى لترويج الأفكار الجديدة والأسلحة الجديدة ونبش القبور القديمة مجدداً.

ـ إننا نسمي السلطات والمعارضات والخطابات الفكرية والسياسية والفنية والأدبية السائدة والمسودة والحاضرة في الآن، كما هي، كثنائيات مافوية تلتهم الحياة والاختلاف والتنوع. إنها مدحلة عملاقة تسير على جثث القتلى وعلى سجاد الاستعراض الفاخر في قصور النخب، وبرلماناتهم وفي كرخاناتهم ومكاتبهم ومنابرهم وشاشاتهم، وعلى اسفلت مدنهم التي ينحتونها ضد التنوع ليغرق المكان في صحراء التشابه اللازم للإبهار وإعادة التدوير أو إعادة التدمير ومن ثم إعادة البناء من طين الأجساد الميتة المخلوطة بالإسمنت القاتل.

ـ نحن رعاع العالم ، المرميون في الكواليس المحروقة لهذا الكوكب، سيشبهنا هذا العالم يوماً ما لأننا لا زلنا نحمل ذاكرة الحياة الخفيفة والهائلة، لن نسقط، ذلك أننا حضور الغائب في لهاث الكوكب.

ـ سنقول المزيد ولن تهدأ أيها العالم من أظافر أوهامنا العالية.

(يتبع)..

نبوءة الخلاص من الحروب بحلم طفوليّ
فيلم (الرجل الذي سيأتي)

رشا الصالح

بنبوءة حالمة مناجية من صميم الأعماق ومواجعها المستعرة لهيباً في الذاكرة والمتراكمة رماداً في الأوردة المسكونة بنزيف المشاهد التي استحوذت عقلية الأطفال قبل الكبار، مبدّلة السكينة بقلق معجون بالدماء و قسوة مناظر الموت بتجلّياته التي أصابت الأفئدة قبل الألسنة بخرس وشلل قَدَريّ أمام هذا المصير، ليكون الناس الأبرياء والطفولة حاضرَين فيه كممثّلين أحياء على خشبة ومنصّة الحياة، والتي استطاعت بكثير من الحنكة والبراعة أن تخطّ تفاصيله السينما اللونية للمخرج الإيطاليّ (جورجيو ديريتي) عبر فيلمه (الرجلَ الذي سيأتي).

يروي جورجيو ديريتي عبر فيلمه «الرجل الذي سيأتي» سيرة مدينة تشهد حرباً خاصّة من نوعها، تعرّض لها ريف إحدى المدن الإيطالية، حيث وقعت تحت الاحتلال النازي من جهة، وظلم النظام الحاكم الفاشي هناك من جهة أخرى، فقُتِل الكثير من أُناسها وشُرّدوا واغتُصبت نساؤها وتلعثمت براءة أطفالها، ولم تترك لهم سوى الدمار وبعض الثوار الذين يدافعون عن الناس البسطاء ضحايا هذه الحرب المجنونة التي لم يبقَ لهم فيها إلا تفاصيل لهواجس حلم كامن لدى الطفولة المدمّاة و الأروقة الممزّقة بالخلاص من بشاعتها وحيثيّاتها

يبدأ المخرج (جورجيو ديريتي) قصّة سيمفونيّته السينمائية الحزينة الواقعية بقصّة الطفولة منطلقاً من حكاية الفتاة مارتينا، وهي طفلة في الثامنة توفي أخوها في الحرب بين ذراعيها لسبب مجهول، فانعقد لسانها وفقدت القدرة على الكلام. وعاقبت نفسها بنفسها، فأفقدها تأنيبها لضميرها الكثير من أوصاف الطفولة. حتى باتت موضع سخرية أمثالها من أطفال البلدة. تعيش في منزل والدها المزارع الثائر وجدّها المُقعَد على فراش الموت، وجدّتها العجوز المتصلّبة الرأي، ووالدتها الرؤوم الكادحة.

وبعد قدوم وازدياد همجيّة الحرب في المدينة التي كانوا يسكنوها، عادت هذه الطفلة مع أسرتها هاربة تبحث عن مأمن لحياتها وعائلتها من ألسنة الحرب وهمجيّتها إلى قريتها الريفية بعد أن التاعوا جميعاً من نيران و قسوة الحياة هناك، التي لامست كل فرد منهم

بدءاً من الأمّ الحامل والأب الباحث عن عمل لتأمين معيشتهم ، والذي أصبح بعد عودته تحت سطوة النظام الإقطاعي الحاكم للبلدة التي بدأ الثوار من أهلها بتشكيل حركة لتحرير البلاد من ظلم الغزاة الألمان والطغاة الإقطاعيين، حيث أخذ الوالد يستقبل الدعوات للانضمام إلى الثوار، ولكن مع ولادة الأم لطفلها الجديد يحصل ما لم يتمّ حسبانه، حيث بقي الموت الذي كانت العائلة تحاول الهروب منه مستمرّاً، فتتعرّض هذه القرية الريفية الهادئة لهجوم من قِبَل النازيين عليها، ويحتدم الصراع بين الألمان المحتلّين والإقطاع من جهة، وبين الثوار من جهة أخرى.

ترصد كاميرا المخرج بتراتب درامي كل إشكال الصراعات بدءاً من الداخلية الخفيفة بين أفراد العائلة الواحدة وصولاً إلى أعنفها وأشدّها، وهو ازدياد حدّة ممارسات الاحتلال النازي العنيفة والظالمة لأفراد البلدة، انتهت بمجزرة بين أهاليها لم ينجُ منها سوى القليل وبأعجوبة، ومن بينهم الطفلة مارتينا الخرساء وأخوها المولود الجديد، حيث لم يكن ذنب هـؤلاء الناس أبـداً سوى التعاطف مع الثوار المحاربين من أجل حرّيتهم وسلامهم.

لم يغفل المخرج أمام كل جزئيّات هذه المأساة في استعراض تفاصيل الريف بطبيعته خلال أربعينيات القرن الماضي، والتي غَدَت حزينة، مُحدِثاً فارقاً صورياً لدى المشاهد بين الريف والمدينة، مستذكراً كثيراً من الحيثيّات والتعرّض لبعض الرموز الدينية في القرية مثلاً، كالكنسية الجديدة التي تعبّر عن طقوس الدين المسيحي الذي يعتنقه أهالي البلدة الريفية، والتي فرّوا إليها، واعتبروها ملجأ عند هجوم النازيين عليهم.

مركّزاً على مناظر خلابة من الحقول والغابات والمنازل الأثرية في الريف بما يخدم غرضه في جعل المشاهد أكثر تعلّقاً بتلك البلدة وبالتالي إحساساً بمأساتها..

استطاع المخرج بكل حِرفية ترجمة قصيدته السينمائية بفيلمه (الرجل الذي سيأتي) بحساسية شاعر سينمائيّ، التقط المشاهد وعبّر عنها، وعلى الرغم من أن الفيلم يتميّز بقلّة الحوارات، إلا أنه لا تظهر فيه عيوب في السيناريو، لقد استعاض في كثير من الأوقات بالصورة عن الصوت وحتى عن الموسيقى أحياناً، ولاسيّما حين سرد أحداثاً، هي في الأساس تتمّ بهدوء وسكون، جاعلاً من التشويق فلسفته لمعرفة مصير القرية وأبنائها، وخاصة حينما استخدم الطفلة الخرساء مارتينا التي استعاضت عن كلامها ومأساتها بالكتابة لتجلس في نهاية الفيلم لتدوّن مذكراتها بعينين بريئتين وقلب طفوليّ وفكر متسائل يناجي كل ما حوله السلام، طالباً يدَ العون أو قدرة إلهية متجسّدة بشخص أو قَدَر في الأيام القادمة، لترأف بها وتُحِلّ العدالة والرحمة وتطفئ نار الحرب في المدينة.

فورد بنصّ شديد التعبير والإيحاء، وأصرّ المخرج على إظهاره في مذ كرات الطفلة مارتينا الخرساء، وذلك كفلسفة طفولية للحرب لا تعي إطلاقاً ماهي السياسة **تقول فيه التالي:**

«عائلتي من المزارعين، هناك القليل منهم.. ولكن لي أخاً صغيراً. يعملون في الأرض لرجل لديه حصان جميل، لكن والدي يقول إنه يأخذ الكثير من الحصاد، وإنه ما زال سيّداً. أحياناً الألمان يأتون ليبتاعوا بعض الأشياء، هم لا يتحدّثون الإيطالية، وأنا لا أعلم لماذا يأتون هنا، في حين يمكنهم أن يكونوا في منازلهم مع أولادهم، لأن لديهم أطفالاً أيضاً. عند الألمان بنادق، وهم يطلقون النار على العدو، لكنني لا أعرف من هو العدو. سمعتُ أنهم في حرب ضد الحلفاء، لكنني لم أرهم مطلقاً. ثم أن هناك الثوار الذين يحاربون، لأنهم يقولون أن على الألمان الرحيل. لدى الثوار أسلحة كذلك، ومعظمهم يتحدّث لغتنا ويرتدي مثلنا...هناك فاشيون أيضاً، يأتون ويتحدّثون لغتنا كذلك، لكنهم يصيحون ويقولون إن الثوار قطّاع طُرق يجب أن يُقتَلوا. هذا ما أفهمه: كثير من الناس يريدون قتل الآخرين، لكنني لا أعرف لماذا».

المخرج الإيطالي جورجيو ديريتي

بذلك يكون فيلم (الرجل الذي سيأتي) تجسيداً لتلك الرمزية للخلاص بنظرة مستقبلية لذاك الشخص المنقذ للأرواح، من بشاعة الحروب مخلّصاً الناس والبلاد بتباشير السلام، ويعيش الأحياء بلا نَزَق البارود وألاعيب أسلحة الكبار والساسة، ليكون كل الأطفال قادرين على النطق بالفرح، ووحدها الدماء تبقى خرساء، سلاماً يعطيهم وأماناً يحميهم.

اللجوء إلى عمر الخيّام

نبيل الملحم

البلقنة أو الصوملة، وكنا قبل خطوة من وقتنا هذا نخاف «اللبننة»، نعم كنّا نخافها، وبتنا نقبل ونحن مطأطئي الرؤوس، البلقنة.. وليتنا نطالها.

نحكيها ونحن أمام نراجيلنا العامرة بـ «التفاحتين»، ولمن توفرت لهم شاشة الخبر، نحكيها ونحن نتثاءب بحيادية القطط (إن صحّ ونلنا شرف القطط).

يقول لنا، ذلك المؤرخ الذي يعرف تاريخنا جيّداً، أننا لم نكن ولا لحظة أمّة.. كلام صادم، نعرف ذلك، ويبرر: «الأمم تتشكل بالتراكم التاريخي، ومع كل إطلالة لرأس حاكم جديد يحكمنا بتبن رأسه، يقطع مع أيّ ذاكرة مع الرأس السابق عليه إن لم يكن قد قطع الرأس نفسه».

وتعالوا لاستقصاء رأي عام.. لامتحان نسأل فيه طلبة المدارس، الجامعات، العابرين:

- عدّد ثلاثة رؤساء حكموا بلدك.

سيقولون لك، حافظ الأسد، ثم حافظ الأسد، فآخر شاهد على أن شكري القوتلي مرّ من هنا، كانت قطعة رخام أشبه برخام المقابر في الطلياني حطمتها يد خبيرة وليس كما يُظن يد عابثة.

وإذا تابعت سؤال الأمّة، ستقول: «تتشكل الأمم بإرادات ناسها»، وحين تسأل عن الإرادات، ثمة من يقول لك: «صندوق الانتخابات»، مما يعني إرادات ناسنا، وليس ثمة من صندوق حملناه سوى نعوش الموتى، تلك الصناديق التي تعني نهاية كائنات تحطّ على التراب، أو تعود إليه، وربما لم تكن منه ما قبل مهرجانات العدم.

وحين تتابع ثالثة، ثمة من يعتقد بأنها تتشكل (ونعني الأمم)، حيث السوق، والتبادل، ووحدة المصالح، ولم يكن السوق سوى :»أمطري حيث شئت فخراجك لي»، مما يعني أن السوق للمخزن.. لجيب الطاغية، لذاك الحافل ببزته العسكرية الممتلئة بالنياشين.. نياشين لم يكتسبها بحرب مظفّرة.. نياشين حروب كالتها صفعاته على وجوهنا المبتسمة، وأقفيتنا الضاحكة.

وحين نفرّ من التاريخ، نلجأ إلى الله، إلى السلف الصالح، ذاك السلف وقد أورثنا كل جحيمه، والغيب بين يديه، كان، وما زال، و... يتحتّم أن لا يكون صالحاً سوى للولائم التي تتمدد فوق السجّاد، والسجّاد

عمر الخيّام

يتمدّد فوق جثثنا، وحدث ذلك واقرأوا تاريخ معاوية وقد وضع حجر الأساس للطغاة اللاحقين من بعده.

كل ذلك لنكون بين نارين: نار الطغيان الذي يوحّد الأمّة، بـ (الساطور أو الجزمة)، وإذا لم يكن، تكون «الفوضى»، الخلاّقة، وخلاّقة ماذا لا ندري، ولو خيّرنا ما بين البلاد (ذاك المصطلح الفضفاض)، وبين الهجرة، حتى أمواتنا سيختارون الهجرة، تاركين وراء قبورهم، مقابر بشر كانوا يظنونهم أجدادنا.

وها نحن نئن تحت:

- لا ندري على أيّ حال ستكون مصائرنا، دون أن نخجل، ومصائرنا بين أيدي أبو الغيط، وأولئك (العرب) المنكمشين تحت جلابيبهم، والقمم العربية في حضيض، هم حضيضها، وهم مثلنا تماماً لا يعرفون مصائرهم، فيما (جيراننا الإسرائيليون) يلعبون الدامة في حرب النجوم، ويرابطون على بوابات التكنولوجيا، وفينا من يتكئ على الأرائك، وفينا من يتكئ على كساسير عظامه أو مزق ما تبقّى من لحمه.

- ولا ندري.. نعم لا ندري نحو أيّ مفرمة سنمضي.

ونسأل : من فتح الباب لحاملي مفاتيح بلادنا؟

- للإيراني وهو يختال بعباءاتنا المنسوجة من طحالب آبارنا؟ للتركي، وقد أعاد لنا ذاكرة القباقيب ليجرنا بذيله؟

- للأمريكاني، ونصفنا يصفّق لتنك قاذفاته، وهو من وضعت بين أيديه كل ثرواتنا لتدميرنا.

- ونحكي عن الأمّة؟

بالوسع اللعب قليلاً مع اللغة، فالأمة بتشديد (الميم)، ويكفينا أن ننتزع الشدّة عن الميم لنكون كما نحن، (أمة)، وكان قد حصل وفتحت الأسواق لبيع إمائنا.

ألم تبع نساؤنا في سوق الرقيق؟ حدث ذلك، وتعالوا إلى أثينا وتفرجوا كيف يباع شبابنا.. شباب الجنس بالأجرة، ونراهن:

- على رجب طيب أردوغان، وكأنه يعمل من أجلنا.

- على بوتين، وكأنما سينقل تاج القيصر إلى رؤوسنا.

- على ذلك الإنكليزي، وكأنما سيهدينا ونستون تشرشل، ويمنحنا ترسانة أدمغته.

وعلى خطابات الشيخ القرضاوي، القادم من الآسن فينا، وحواريه منتجي السكاكين التي تتراقص فوق أعناقنا.

وأخيراً ثمة من يراهن على الذوبان في الإسرائيلي، كي نندثر في هويته، وهويته في ١٠ داوننغ ستريت، وفي (الوعد الإلهي).. قطعاً لا.. لن يقبل بنا، نحن العراة على حدود مراعيه.

نحن لسنا أمّة.. لن نكونها.. نحن مزق على ثوب هذا الكوكب.. رقع الوقت.. كل الوقت يغادرنا.

وأخيراً مع عمر الخيام:

فكّرت لاثنتين وسبعين سنة، ليلاً نهاراً، حتى اتضح لي أن لا شيء يمكن قوله.

وسأضيف:

كل الطيور التي طرّزتها على قماش الكانفا، بدت لا شيء في النهاية.. كل النهايات لا شيء.. أحكي عن أمي.

ثمة من يقول لك: «صندوق الانتخابات»، مما يعني إرادات ناسنا، وليس ثمة من صندوق حملناه سوى نعوش الموتى

الخوذ البيضاء - الحقيقة

عمل للفنان السوري: عمران نارمو